جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبتين: - شيماء خوضري
- صبرينة عطية

بعنوان:

تطبيقات نموذج المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري وسبل معالجته

(دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج)

أعضاء لجنة المناقشة

هبة بوعبدالله	**الرتبة**	**رئيسا**
وليد العايب	**الرتبة**	**مشرفا**
أسماء بلميهوب	**الرتبة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أهدي هذا العمل المتواضع إلى قدوتي وسندي، إلى من دعا الله وتمنى نجاحي، أمي وأبي حفظهما الله وأدامهما تاج فوق رأسي

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

ولكل العائلة الكريمة

إلى زميلتي في العمل وكل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

شكرا

صبرينة

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

الحمد والشكر لله عز وجل على كثير فضله وجميل عطائه وجوده

نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا الفاضل الدكتور **العايب وليد** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وارشاداته القيمة في إعداد هذا العمل، فجزاه الله عنا خير الجزاء

إلى زميلتي في العمل وكل من لم يدخر جهدا في مساعدتنا، وإلى كل من ساهم في تعليمي ولو بحرف في مسيرتي الدراسية

شكرا

شيماء

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أعراض المرض الهولندي في الاقتصادات الريعية وذلك بإبراز الآثار الناتجة عن هذه الظاهرة ومخاطر استمرار الدول الريعية في الاعتماد على قطاع المحروقات لتلبية الأهداف الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تم تسليط الضوء على اقتصاد الجزائر الذي يعتمد بشكل كبير على المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات، فهي تعد واحدة من اكبر منتجي النفط في إفريقيا لذا فان الاقتصاد الجزائري معرض لإعراض هذه العلة مع مقارنته بالاقتصاد النرويجي الذي يعتبر تجربته من التجارب الرائدة في مجال النفط وقد توصلت الدراسة إلى أهم نتيجة أن النرويج لا تمثل النموذج المثالي بالنسبة للجزائر غير انه يمكن الاستفادة من معالم تجربتها في إدارة مواردها الطبيعية وتنويع اقتصادها.

الكلمات المفتاحية : المرض الهولندي،التجربة النرويجية، التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري،الموارد،إقتصاد ريعي

Abstract:

This study aimed to clarify the symptoms of the Dutch disease in rentier economies by highlighting the effects resulting from this phenomenon and the risks of rentier countries continuing to rely on the hydrocarbon sector to meet economic goals and achieve sustainable development. It is one of the largest oil producers in Africa, so the Algerian economy is prone to symptoms of this ailment when compared to the Norwegian economy, whose experience is one of the pioneering experiences in the field of oil. The study reached the most important conclusion that Norway does not represent the ideal model for Algeria, but it can Benefiting from the features of its experience in managing its natural resources and diversifying its economy

Key words

Dutch disease, the Norwegian experience, economic diversification, the Algerian economy، resources، rentier economy

قـــــائـــــــمـــــــــة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الاهداء	
شكر و العرفان	
الملخص	**II**
قائمة المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**II**
قائمة الأشكال	**II**
مقدمة	أ
الفصل الأول: تأصيل النظري للهيكل الاقتصادي و المرض الهولندي	
تمهيد	**05**
المبحث الأول: الإطار النظري للهيكل الاقتصادي والتنويع الاقتصادي	**06**
المطلب الأول: ماهية الهيكل الاقتصادي	**06**
المطلب الثاني: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي	**09**
المبحث الثاني: الاقتصاديات الريعية والمرض الهولندي16	**16**
المطلب الأول: الاقتصاد الريعي والدولة الريعية	**16**
المطلب الثاني: ماهية المرض الهولندي	**18**
المطلب الثالث: النماذج المفسرة لظاهرة المرض الهولندي	**22**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**26**
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية	**26**
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	**27**
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**30**
خلاصة الفصل الأول	**32**
الفصل الثاني: تطبيقات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري مقارنة بالنرويج	
تمهيد	**34**
المبحث الأول: مقارنة بين مقومات الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النرويجي	**35**

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري	35
المطلب الثاني: الاقتصاد النرويجي	44
المطلب الثالث: مقارنة بين الاقتصاد الجزائري والنرويجي	50
المبحث الثاني: المرض الهولندي بين الجزائر والنرويج	53
المطلب الأول: تشخيص المرض الهولندي في الجزائر	54
المطلب الثاني: التجربة النرويجية	56
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجربة النرويجية وسبل تطبيقها في الجزائر	58
خلاصة الفصل الثاني	62
خاتمة	63
قائمة المرجع	66

قـــــائـــــــمـــــــــة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1: الفرق بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية	18
الجدول رقم 2: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	27
الجدول رقم 3: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	30
الجدول رقم 4: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	31
الجدول رقم 5: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2015-2021)	36
الجدول رقم 6: تطور حجم صادرات الجزائر للفترة (2015-2021)، الوحدة (مليون USD)	41
الجدول رقم :7 أكبر 5 صناديق ثروة سيادية في العالم	48
الجدول رقم 8: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للنرويج خلال الفترة (2015-2021)	51
الجدول رقم 9: مقارنة بين الصناديق السيادية في كلا من الجزائر والنرويج	59

قـــــائـــــــمـــــــــة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1: العوامل المؤثرة على التنويع الاقتصادي	13
الشكل رقم 2: اثار المرض الهولندي	21
الشكل رقم 3: نموذجGREGORY 1976	22
الشكل رقم4 : منحنى الطلب والعرض للسلع غير التبادلية.	23
الشكل رقم 5 : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجماليخلال الفترة (2015-2021)	25
الشكل رقم 6: شركة سوناطراك.	37
الشكل رقم 7: احتياطات الجزائر من النفط والغاز (سنة 2022)	37
الشكل رقم 8: إنتاج النفط في الجزائر وصادراته في الفترة (2015-2021)، بوحدة (ألف برميل/اليوم)	38
الشكل رقم 9: معامل هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات خلال الفترة (2017-2021)	42
الشكل 10:نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-2021)	43
الشكل رقم 11: الناتج المحلي الإجمالي في النرويج	45
الشكل رقم12 : احتياطات النرويج من النفط والغاز (سنة 2022)	45
الشكل رقم 13: إنتاج النفط في النرويج وصادراته في الفترة (2015-2021)، بوحدة (ألف برميل/اليوم)	46
الشكل رقم 14: مؤشر التعقيد الاقتصادي لكل من النرويج والجزائر في الفترة (2015-2020)	47
الشكل رقم 15: وصايا النفط العشر	49
الشكل رقم16 : مؤشر التعقيد الاقتصادي لكل من النرويج والجزائر في الفترة (2015-2020)	50
الشكل رقم 17: التغيير في قيمة صرف الدينار الجزائري حسب وثيقة الولايات المتحدة بالدولار الأمريكي لعام 2000 إلى 2021	55
الشكل رقم 18: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-2021)	56

مقدمة

تمهيد:

يحدث المرض الهولندي تغيرا اقتصاديا في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز، حيث يرفع بدوره اسعار الصرف المحلية "قيمة العملة" مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة التصنيع محليا عنها خارجيا ويضعف بدوره القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق الدولية للصناعات الغير نفطية، بل وتعمل على زيادة الواردات نتيجة لانخفاض قيمتها وارتفاع مستوى البطالة وهو ما يسمى ب "لعنة الموارد".

تفسر نظرية المرض الهولندي العلاقة السببية الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب طفرة أسعار سلع تصدير الموارد الطبيعية الأولية في الأسواق العالمية وانخفاض نمو القطاع التبادلي، وتكمن أعراض الإصابة بهذا المرض في عدة مراحل تبدأ بانتعاش عائدات الموارد الطبيعية أو قبول المساعدة الأجنبية أو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادرات السلع التبادلية للبلد المعني، بينما تصبح وارداتها أرخص، وهو ما يضعف القدرة التنافسية للقطاع التبادلي وانكماشه مع تنمية وازدهار القطاع غير التبادلي، أي التحول الهيكلي من اقتصاد منتج صناعي وزراعي إلى اقتصاد ريعي يتميز بالإنفاق الاستهلاكي وتتعاظم فيه فاتورة الواردات، وفي عوض أن تصبح هذه الطفرة نعمة تؤدي إلى تحقيق مستوى نمو معتبر لاقتصاد البلد تتحول إلى نقمة تعيق وتقيد من فرص تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

تعتبر الجزائر واحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المينا)، وتشكل المحروقات منذ فترة طويلة العمود الفقري للاقتصاد، وهي حالة مشابهة لغالبية البلدان المصدرة للنفط حيث أصبحت تعتمد عليه كمصدر رئيسي للصادرات والإيرادات العامة، وتشكل المحروقات أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، أما صادرات النفط تبلغ 98 % . من الصادرات الإجمالية وعادة ما يساهم النفط أيضا بأكثر . من نصف حجم المداخيل، بينما لا يغطي القطاع سوى أقل من 1 % من إجمالي العمالة ولقد مكنت الطفرة النفطية السلطات من سداد ديونها واستثمارها في مشاريع البنية التحتية، لكن عادة ما يقابل هذه الاستفادة تغافل عن الأعراض السلبية والتشوهات الهيكلية التي قد تنجم عن هذه الطفرة، والتي بدورها قد تؤدي إلى اختلال مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد، ورغم السعي إلى تطوير قطاعاتها الاقتصادية من خلال تنفيذ جملة من الإصلاحات وبرامج تنموية استثمارية واسعة النطاق للحد من الاعتماد على النفط فقد بقي الاقتصاد يتميز بنفس الخصائص التي تميز ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية من حيث ارتباطه الشديد بالنفط وبعائداته وقوة درجة تركيزه وضعف أدائه الاقتصادي وكذلك عدم وجود توجه وإرادة فعلية من قبل صانعي السياسات لتخفيض هذه الدرجة من التركيز وهذا ما يعزز فرضية أن الاقتصاد الجزائري عُرضة للإصابة بأعراض المرض الهولندي.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف أثر المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري ؟

الأسئلة الفرعية: من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو المرض الهولندي ؟ وما هي أسباب ظهوره؟
- هل تم تشخيص الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي ؟
- هل استفاد الاقتصاد الجزائري من التجربة النرويجية ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- إهمال القطاعات الرئيسية كقطاع الصناعة والزراعة وهيمنة قطاع المحروقات، أدى إلى زيادة فرص الاصابة بالعلة الهولندية.
- التجربة النرويجية تعتبر من التجارب الرائدة في مجال تنويع الصادرات فلذلك يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة منها في هذا المجال.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع على الاقتصاد خصوصا الجزائري كونه اقتصاد يعتمد على الجباية البترولية كمصدر تمويل رئيسية مع اهمال باقي القطاعات، ويتمثل هذا الموضوع في المرض الهولندي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالمرض الهولندي مع محاولة تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بهذه العلة، وتحديد إمكانية الاستفادة من التجربة النرويجية محاولة تقديم اقتراحات لعالج العلة الهولندية باعتبارها ضرورية لتنمية الاقتصادي الجزائري.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف الظاهرة المدروسة والمنهج التحليلي من اجل تحليل الواقع والتجربة النرويجية من اجل محاولة إيجاد حلول للظاهرة المدروسة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: فترة الدراسة (2015-2021)

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في دولتي الجزائر باعتبارها دولة الهدف ودولة النرويج كونها دولة نجحت في التعافي من المرض الهولندي

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

-الرغبة في التطلع على الموضوع

- نظرا لتوفره على مصادر ومراجع كافية

- الموضوع يدخل في إطار تخصص الاقتصاد الدولي

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثي ، المبحث الأول الإطار النظري للهيكل الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني الأدبيات النظرية للمرض الهولندي، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية تمثلت في تطبيقات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري مقارنة بالنرويج، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول المقارنة بين مقومات الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النرويجي أما المبحث الثاني تمثل في المرض الهولندي بين الجزائر والنرويج ، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول: التأصيل النظري للهيكل الاقتصادي والمرض الهولندي

تمهيد

يعتبر المرض الهولندي ظاهرة اقتصادية تشير إلى الآثار السلبية التي يمكن أن تحدث في اقتصاد أي دولة، تعتمد بشكل مفرط على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، حيث يمكن أن يؤدي هذا الاعتماد المفرط على مورد طبيعي واحد إلى اختلال التوازن في الاقتصاد وإهمال القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة وتتمثل أحد أساليب التخفيف من تأثير المرض الهولندي في التنويع الاقتصادي من خلال تعزيز تنمية القطاعات الأخرى في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى شرح الجانب النظري لكل من الهيكل الاقتصادي، التنويع الاقتصادي العلة الهولندية، وعرض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للهيكل الاقتصادي والتنويع الاقتصادي.
المبحث الثاني: الاقتصاديات الريعية والمرض الهولندي.
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للهيكل الاقتصادي والتنويع الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي عملية مهمة تسعى إليها جميع الدول خاصة الدول الريعية من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز مساهماتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل، يدرس هذا الفصل الهيكل الاقتصادي وعلاقته بالتنويع الاقتصادي وفق المطالب التالية

المطلب الأول: ماهية الهيكل الاقتصادي؛

المطلب الثاني: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية الهيكل الاقتصادي

يعتبر الهيكل الاقتصادي الإطار الأساسي للعلاقات التي تربط بين عناصر الاقتصاد المختلفة، أي هو العلاقة بين القطاعات المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد

سنتطرق فيما يلي إلى العناصر المهمة للهيكل الاقتصادي على النحو الآتي:

أولا: تعريف الهيكل الاقتصادي؛

ثانيا: محددات ومكونات الهيكل الاقتصادي؛

ثالثا: الاختلال الهيكلي.

أولا: تعريف الهيكل الاقتصادي

وردت العديد من التعاريف عن الهيكل الاقتصادية نذكر منها:

1) التعريف الأول:

تعددت آراء الاقتصاديين في تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي، إذ يرى البعض أن الهيكل الاقتصادي مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تميز كيانا اقتصاديا ما في وقت ومكان معينين، أما البعض الآخر فيعرف الهيكل الاقتصادي على أنه نسق من العلاقات له قوانينه الخاصة ويتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتي على أن أي تغير في العلاقات يفضي إلى تغير النسق ذاته، ويذهب آخرون إلى تعريف الهيكل الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الثابتة نسبيا في نظام اقتصادي أو اجتماعي معين[1].

2) التعريف الثاني:

عرف كنيث والس الهيكل الاقتصادي بأنه "مجموعة من الملامح والخصائص الاقتصادية التي تبقى ثابتة خلال مدة معينة من الزمن"[2]

3) التعريف الثالث:

عرف الاقتصادي الهولنديTinbergen الهيكل الاقتصادي بأنه "مجموعة الصفات والمميزات التي يمكن ملاحظتها مباشرة، والتي يعكسها الاقتصاد بمجرد إلقاء نظرة عليه دون الحاجة إلى تمحيص وتعمق[3].

4) **مفهوم الهيكل الاقتصادي حسب بعض المدارس :**

أ. الفكر الكلاسيكي:

ينظر الفكر الكلاسيكي إلى مفهوم الهياكل الاقتصادية كمرادف لمفهوم المعطيات، أي مجموع العناصر والخصائص التي تميز الكيان الاقتصادي والتي تكون إطارا للسلوك الاقتصادي، هذه العناصر في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي تعد غير اقتصادية وخارجة عن نطاق اهتمامهم لكونها ذات تأثير ثانوي وهامشي على وفق وجهة نظرهم، مما أدى بهم في نهاية المطاف إلى عد الهياكل الاقتصادية مجردإطار فكري أو نوع من

[1] عدنان حسين يونس واخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2012)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد4، العدد16، 2015، ص 105.

[2] فاتح بن نونة، التنبؤ بهيكل الاقتصاد الوطني باستخدام جداول المدخلات والمخرجات، تحليل المدخلات والمخرجات، اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2023/2022.

[3] أسماء طه خلف، عبد الجبار محمود العبيدي، تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد18، العدد65، 2012، ص 165.

التوقعات الاقتصادية التجريدية البعيدة عن الواقع، ويمكن تفسير ذلك بأن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان ينطلق من افتراضات محددة أخذ بها معظم رواد المدرسة الكلاسيكية ولم يحيدوا عنها، لذا فإن هذا الفكر لم يول اهتماما كبيرا لمفهوم الهيكل الاقتصادي[1].

ب. المدرسة الهيكلية:
اهتم رواد المدرسة الهيكلية كثيرا بمفهوم الهيكل الاقتصادي، ومن بينهم والاس بيترسون الذي يرى أن مفهوم البنية أو الهيكل الاقتصادي هو مصطلح يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع للقوى العاملة، أي المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة المولدة للدخل القومي والتوزيع الوظيفي للقوى العاملة[2].

نستخلص من التعاريف السابقة أن الهيكل الاقتصادي هو العلاقة بين مختلف القطاعات والعناصر التي يتكون منها الاقتصاد، أو هو عبارة عن مجموعة الخصائص التي تحيط بالاقتصاد

ثانيا: محددات ومكونات الهيكل الاقتصادي

للهيكل الاقتصادي محددات ومكونات نذكرها فيما يلي:

1) محددات الهيكل الاقتصادي

يتحدد الهيكل الاقتصادي وفق عاملين أساسيين يتمثلان في[3]:

- أسلوب الإنتاج: يتحدد بواسطة مجموعة من العوامل من أهمها نوع علاقات الإنتاج والتوزيع، وكذلك تتحدد بالهدف من النشاط الاقتصادي؛
- الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي: الاعتماد على أكثر من قطاع واحد، مثل
  - الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الأولي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي(GDP)؛
  - الصادرات بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي(GDP).

2) مكونات الهيكل الاقتصادي:

إن الهيكل الاقتصادي لأي بلد يتكون من هياكل رئيسية وفرعية، يمكن عن طريقها توضيح مسار التطور في جانب من جوانب الاقتصاد القومي، وإمكانية معرفة مظاهر الخلل في الهيكل الاقتصادي، مثلالتجارة الخارجية، العمالة، الإنتاج، الهيكل النقدي، هيكل الموازنة العامة وغيرها[4].

ثالثا: الاختلال الهيكلي

يعد الاختلال الهيكلي اختلالا في العلاقات النسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي التي تؤثر على النمو والاستقرار الاقتصادي.

1) تعريف الاختلالات الهيكلية

توجد عدة تعريف الاختلالات الهيكلية نذكر منها:

1) إن أي تغير يطرأ على الأهمية النسبية لمكونات الهيكل الاقتصادي ينعكس على العناصر المكونة له، ولهذا فإن الاختلال الاقتصادي يتعلق كنتيجة منطقية باختلال العلاقات التناسبية المكونة للهيكل الاقتصادي ذاته، وكذلك فإن عمق هذه الإختلالات وتكرارها والمدة الزمنية التي تحدد ما إذا كانت هذه الإختلالات ظرفية كالتي تحدث في الدورات الاقتصادية، أو أنها اختلالات تصيب هيكل الاقتصاد وتستمر لمدة أطول مما هي عليه الحال بالنسبة للدورة الاقتصادية

[1] عدنان حسين يونس واخرون، الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ج3، ط1، الأردن، 2018، ص 10.
[2] المرجع نفسه، ص12.
[3] المرجع نفسه، ص14.
[4] وليد العايب، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، الجزائر، 2018، ص17.

إن الاختلال الهيكلي يعني اختلال في علاقات التوازن العام وفي بنية الاقتصاد على مستوى القطاعات إلى مستوى يؤثر على استقرار النمو الاقتصادي، إذ يؤدي عند مستوى معين من حالة عدم التوازن إلى حدوث مشكلات واختناقات تؤدي أحيانا إلى حدوث أزمة اقتصادية[1]؛

2) الاختلالات الهيكلية بشكل عام يقصد بها المشاكل التي تترافق أو تصيب هيكل الاقتصاد، أو بنية الاقتصاد القومي للدولة، أي المشكلات التي ترافق العناصر والخصائص والعلاقات التي تحيط بالنظام الاقتصادي السائد داخل الدولة[2]؛
3) "إن الاختلال الهيكلي يظهر بصورة اختلال في العلاقة، أو عدم التساوي، أو عدم التوازن بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي ينبغي أن يصلها الاقتصاد القومي"[3]؛
4) إذا تحققت نسب سالبة في الهياكل الاقتصادية للدول النامية ولمدة زمنية طويلة، يمكن ملاحظة درجة الاختلال الهيكلي في اقتصادات هذه الدول[4]؛
5) يقصد بالاختلال الهيكلي اختلال علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي، وعدم التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي أو تغير خصائصه الأساسية إلى الحد الذي يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي واستقراره وديمومته، ويؤدي في مرحلة لاحقة إلى ظهور العديد من المشكلات والاختناقات والأزمات في بنية الاقتصاد القومي[5]؛
6) الاختلال الهيكلي هو اضطراب في نسب علاقات الهياكل الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي خلافا لما تقرره النظرية الاقتصادية من علاقات تناسبية بينها.[6]

مما سبق يمكن تعريف الاختلال الهيكلي بأنه الاختلال في العلاقة النسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي التي تؤثر على الاستقرار والنمو الاقتصادي.

2) أنواع الإختلالات الهيكلية

تشير التفاوتات في العلاقة النسبية بين عناصر ومكونات الهياكل الاقتصادية للدول بشكل مستمر، والتي يمكن أن تعيق عملية نموها وتقدمها، إلى وجود اختلالات نذكر منها:

أ. الاختلالات الهيكلية الداخلية: عدم تساوي الطلب والعرض المحلي الإجمالي للسلع والخدمات.

تنقسم الاختلالات الهيكلية الداخلية إلى:

- الاختلال الإنتاجي(السلعي): يتمثل في الحالة التي لا يكون فيها الهيكل الاقتصادي للبلد متنوعا بشكل جيد، بحيث تكون نسبة مساهمة قطاعات معينة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، في حين تقل نسبة مساهمة قطاعات أخرى، ويمكن قياس الاختلال في الهيكل الإنتاجي عن طريق حساب الفرق بين كل من الأهمية النسبية للناتج المحلي لكل قطاع إلى إجمالي الناتج المحلي، والأهمية النسبية للقوى العاملة لكل قطاع إلى إجمالي القوى العاملة[7]؛

---

[1] رنا عبد الكريم عبد، جليل كامل غيدان، تصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاع العراقي للمدة (1990-2014)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد14، العدد ج1، 2018، ص 871.

[2] فريال مشرف عيدان، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد 2003 وسبل معالجتها، المجلة السياسية والدولية، العدد 33-34، 2016، ص 517.

[3] هند غانم محمد، حنان عبد الخضر هاشم، الاختلالات الهيكلية في العراق وسبل المعالجة التنموية للمدة 1994-2010، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد51، ص 176.

[4] نزار قنوع واخرون، اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد35، العدد4، 2013، ص 154.

[5] عزت ملوك قناوي، الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري –الأسباب والنتائج، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد36، العدد2، 2016، ص 4.

[6] عدنان حسين يونس وآخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد04، العدد16، ص 107.

[7] محمد طاهر نوري، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد24، العدد109، 2018، ص 405.

- الاختلال الهيكلي المالي: هو حدوث اختلال في الموازنة العامة، أي انعدام التوازن العام بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، ومن ثم حدوث عجز يسمى بالعجز الهيكلي، وينطبق على اقتصاديات البلدان النامية بسبب زيادة النفقات[1]؛
- الاختلال النقدي: هو الفجوة التي تحدث بين تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي، إذ يعبر عنه بالاختلال الحاصل لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع والخدمات المعروفة ب (الناتج المحلي الإجمالي) بالأسعار الثابتة، مما يعمل على رفع الطلب الكلي الفعال فوق مستوى العرض الكلي المتاح، وهذا يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتعكس كمية النقود المتداولة سرعة تداول الطلب، إذ أن الناتج المحلي الإجمالي يعد المصدر الأساسي لعرض السلع، أي أنهيوجد فائض في الطلب يظهر في صورة اختلال هيكلي[2].

ب. الاختلالات الهيكلية ذات المصدر الخارجي:

- الاختلال في ميزان المدفوعات: يمكن أن يتعرض ميزان المدفوعات إلى اختلالات في حالتين هما[3]:

إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين، أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية، لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي

إذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن، أي وجود عجز، حيث أن العجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تناقص احتياطات الذهب والأرصدة النقدية.

3) أسباب الاختلالات الهيكلية

تحدث الاختلالات لأسباب عديدة نذكر من بينها[4]:

- النمو الديموغرافي؛
- ضعف الإنتاجية؛
- التبعية التجارية وضعف التكنولوجيا؛
- ضخامة الجهود الاستثمارية والمديونية الخارجية؛
- تقلبات أسعار الصرف.

المطلب الثاني: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي هو العملية التي تضمن للدول تنويع وتعدد مصدر دخلها، وتمكنها من تخفيض الاعتماد على قطاع واحد أو على منتج رئيسي وحيد في الحصول على إيراداتها، وذلك من خلال تنويع نشاطاتها

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي وأهميته

يمكن التنويع الاقتصادي الدول من تعزيز نمو اقتصاداتها، ويعزز مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

عند البحث عن تعريف للتنويع الاقتصادي نجد الكثير من التعاريف، نذكر منها:

1) التنويع الاقتصادي يعني توسيع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، فهو يؤدي إلى تعزيز استقرار الاقتصاد، ويتمثل في القدرة على زيادة قابلية التكيف للاقتصاد وحمايته من استنزاف الموارد الطبيعية، والتقلبات الاقتصادية[5]؛

---

[1] حوراء علي حسين، دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2021، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص 40.

[3] كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص 246.

[4] نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر –بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص 323-327.

[5] حادة مدوري، محمد مكيديش، علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019، دفاتر MECAS، المجلد17، العدد01، 2021، ص 425.

2) حسب خبراء الاتحاد الأوروبي: هو الوسيلة التي تسمح بزيادة مصادر عائدات الدول، وتنويع صادراتها؛
3) وحسب خبراء الأمم المتحدة هو " تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من اجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة "[1]؛
4) يمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه توزيع الاستثمار على قطاعات اقتصادية مختلفة لتقليل مخاطر الاعتماد المفرط على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات[2]
5) "التنويع الاقتصادي هو عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الاقتصادي بهدف تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة"[3].

للتنويع الاقتصادي قاعدتين أساسيتين تتمثل في[4]:

- القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي؛
- القاعدة الثانية: قاعدة الموارد، وتشير إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

بشكل عام التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية مستدامة تسعى تقليل الاعتماد على مورد وحيد أو مصدر وحيد للدخل خاصة قطاع الموارد الطبيعية وعلى رأسها قطاع المحروقات، بمعنى تنويع القاعدة الإنتاجية وبناء اقتصاد سليم يسير إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع وتنويع مصادر الدخل.

أهمية التنويع الاقتصادي

يسعى التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة، ويساهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال مايلي[5]:

- تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- توفير الحماية للاقتصاد من الظروف الطارئة؛
- زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي؛
- زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص.

وأهمية اخرى، تكمن في[6]:

[1]خالد روكان عواد، نزار ذياب عساف، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد06، العدد12، 2014، ص 467.

[2]Stephen M.Kapunda, Diversification and Poverty Eradication in Botswana, Journal of African Studies, Vol17, N02, 2003, p51.

[3]علي لحول واخرون، التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد12، العدد02، 2021، ص 151.

[4]عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد30، العدد24، 2013، ص

[5]خالد روكان عواد، نزار ذياب عساف، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد06، العدد12، 2014، ص 2.

[6]بلال شيخي، عبد القادر زواتنية، سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الاجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة 2021 نموذجا، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد09، العدد16، 2019، ص 241.

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن قطاع واحد مع تعزيز القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- تنمية اقتصادية متوازنة.
- تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة (عن طريق تفعيل القطاعات الإنتاجية) .
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية (من خلال توفير الخبرات والمؤسسات الإدارية، والمتطلبات المالية).

ثانيا: أنواع التنويع الاقتصادي

هناك أشكال مختلفة من التنويع نذكر منها:

- التنويع الأفقي: يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في نفس القطاع؛

التنويع العمودي: يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالصناعة، الزراعة والخدمات، أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات[1].

- تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي): ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات الريعية المنحصرة في إنتاج وتصدير المواد الأولية، هدفه الحد من الاعتماد على أنشطة إنتاجية محدودة وذلك عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية بالدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وكذلك تفادي ظواهر غير مرغوب فيها مثل ظاهرة "المرض الهولندي"[2]عموما هو العملية التي تجعل الاقتصاد أكثر تنوعا من حيث السلع والخدمات المنتجة.
- التنويع التجاري: يرتبط الدخل الفردي المرتفع ارتباطا وثيقا بالتنويع التجاري، بحيث إذا كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 25000$ و30000$ (اقتصاد متقدم) يكون التنوع الاقتصادي أعلى[3].
- تنويع الأسواق: تنويع الأسواق يساعد على تقليل التعرض للصدمات الخارجية وتخفيف سرعة الطلب وحدة المنافسة الجديدة، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات[4].

ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي

تشمل سياسات التنويع الاقتصادي تحقيق عدة أهداف من أهمها[5]:

- تطوير القطاع الزراعي على ضوء ما يمتلكه من ثروة نباتية وحيوانية؛
- تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية؛
- تطوير قطاع الخدمات العامة؛
- تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء على كاهل الإنفاق الحكومي؛
- توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، تساهم في إيجاد مصادر عديدة للدخل المستدام؛

---

[1] رفيقة صباغ، التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 69.

[2] موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد03، العدد05، 2016، ص136.

[3] Chris Papageorgiou, Nikola Spatafora, Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications, International Monetary Fund, 2012, p 5.

[4] Idem

[5] فاطمة الزهرة عماري، علي سنوسي، الانفاق العام الاستثماري ودوره في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد1، 2020، ص 796.

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛

كما قد تكون الأهداف على المدى الطويل وأهداف على المدى الطويل

- على المدى القصير: الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي؛
- على المدى الطويل: الهدف هو استخدام العوائد المكتسبة من القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

رابعا: محددات التنويع الاقتصادي

بعد ذكر أهداف التنويع الاقتصادي سنتطرق إلى أهم محدداته والتي تتمثل في[1]:

- الموارد الطبيعية: من أهم محددات التنويع الاقتصادي، حيث يمكن من خلالهازيادة السلع الإنتاجية المصدرة (الحصول على العملة الصعبة) كالنفط، ورفاهية المجتمع لا تقتصر على الموارد المتاحة بل تكون من خلال الاستفادة المثلى من تلك الموارد؛
- القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا هاما في عملية التنويع الاقتصادي، ويقود ويدير الابتكارات والنشاط الاقتصادي.

بالإضافة إلى محددات أخرى[2]:

- الحوكمة (الإدارة الحكومية الرشيدة): تعد شرط أساسي لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي، من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تسعى إلى تعزيز النمو في القطاعات الجديدة وتطويرها، بما يسمح لها بالازدهار والمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد القومي.
- التكامل الاقتصادي: يساهم في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي العابر للحدود وتحقيق التنوع الاقتصادي.
- معدلات النمو الاقتصادي: يساهم الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي معبرا عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رفع معدلات التنويع، نتيجة زيادة القوة الشرائية وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.
- حجم الاستثمارات: تقاس قدرة الدولة على تنويع اقتصاداتها بحجم الاستثمارات ونسبة التكوين الرأسمالي في الدولة، حيث يؤدي انخفاض مؤشر التنويع إلى تحفيز الدولة لزيادة حجم الاستثمارات ومن ثم زيادة درجة التنويع الاقتصادي.
- درجة الانفتاح على التجارة الدولية والوصول إلى الأسواق.

[1] YaminaBelha, ZoubeidaMahcene, Empirical Investigation of the Impact of Diversification non-hydrocarbon export on Economic Growth: Evidence from Algeria, Economic Researcher Review University of Skikda, V07, N11, 2019, P16.

[2] خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 01، 2018، ص 79-80.

الشكل رقم 1: العوامل المؤثرة على التنويع الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عدد من المراجع

خامسا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بالدرجة التي يستخدم بها الاقتصاد مزيجا من الأنشطة الاقتصادية حيث أن هناك عدة مؤشرات لقياس التنوع الاقتصادي نذكر منها:

1. مؤشر تنويع الصادرات (EDI) :

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لبلد ما في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 1-0، بحيث كلما اقترب من 0كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما تصل قيمة المؤشر إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب المؤشر كالتالي[1]:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

Sj: مؤشر تنوع الصادرات

hij: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j

hi: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم

2.مؤشر هيرفندال–هيرشمان(HHI)

وهو من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد تتراوح قيمته مابين الصفر (0) والواحد الصحيح (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على وجود التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم وجود التنوع الاقتصادي (أي التركز الاقتصادي)، ويحسب هذا المؤشر باستخدام العلاقة التالية[2]

[1] مجذوب خيرة وآخرون، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، المركز الديمقراطي العربي، ط1، ألمانيا، ص 40.
[2] المرجع نفسه، ص 39.

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(X_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

بحيث:

H: مؤشر هيرفندالهيرشمان

X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X: الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

إذا كان[1]:

H=0 يعني تنوع كامل في الاقتصاد

H=1 يعني تنوع معدوم (تركز كبير)

$0,5 \leq H \leq 1$ هذا يدل على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ ومتوازن على عدد كبير من القطاعات او المنتجات، وبالتالي تنحصر في عدد قليل منها.

1. مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI):

يعبر عن درجة تنويع سلة الصادرات وعن مدى انتشار تلك الصادرات في الأسواق الدولية، والدول التي تحتل المراتب الأولى في مؤشر التعقيد الاقتصادي هي تقريبا نفسها التي تحتل المراتب الأولى في التصدير[2].

سادسا: صعوبات التنويع الاقتصادي

تعاني الدول التي تعتمد على قطاع وحيد في اقتصادها من صعوبات وعراقيل تؤثر بشكل كبير على تحقيق التنمية المستدامة لها، لأنها تحد من سرعة إنجاز ونجاح سياسة التنويع الاقتصادي، ومن بين هذه الصعوبات نذكر مايلي[3]:

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا؛
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول؛
- فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- تخلف أسواق رأس المال في الكثير من الدول الريعية، مما حد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص؛
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم له، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار؛

[1] نجاة كورتل،الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندالهيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، 2019، ص 9.

[2] لرقط فريدة، محدودية مؤشرات نظرية التعقيد الاقتصادي في التنبؤ بإمكانية تنويع الصادرات –دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد32، العدد1، 2021، ص433.

[3] صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية –دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج- خلال الفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف1-، الجزائر، 2013-2014، ص 47-48.

- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول؛
- عدم التوافق بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

المبحث الثاني : الاقتصاديات الريعية والمرض الهولندي

قد يصيب الاقتصاد العديد من الأمراض والأزمات والمقصود بالمرض هنا هو حدوث اختلال في تفاعلات الاقتصاد سببها تراجع القطاع الإنتاجي في مقابل زيادة إيرادات الثروات الريعية ويعتبر المرض الهولندي أحد تلك الأمراض.

المطلب الأول: الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

يعتبر مفهوم الريع اسبق في ظهوره من الناحية التاريخية من مفهوم الاقتصاد الريعي حيث ظهر هذا المفهوم لأول مرة في الكتابات المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية عند كل من كارل ماركس وآدم سميث وريكاردو هاما الريع من الناحية النظرية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي هو احد مكونات الدخل في أي وحدة اجتماعية اقتصادية، ويعرف الفكر الاقتصادي الريع بأنه المردود لعامل إنتاج الأرض، وبشكل اعم يعرف الريع بأنه المردود لملكية الموارد الطبيعية، و لكل ما يتعلق بكافة الموارد التي لم تكن من صنع الإنسان كالمناخ والموقع الجغرافي الذي يأخذ في كثير من الأحيان بعد استراتيجي ، كما هو واقع الحال في معظم دول الوطن العربي خاصة النفطية منها [1]، ويعتبر ريكاردو واحد من أبرز الاقتصاديين الذين طوروا فكرة الريع مركزا على الريع الزراعي، فوفقا لنظريته فإن الريع هو الدخل الذي تحققه الأرض الزراعية الحدية نظرا لما تتمتع به من خصوبة، فهذا الريع هو ذلك المال المتحقق من ميزة الأرض التي يمتلكها[2] ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم الريع الى الريع الطبيعي؛ الريع الاستراتيجي؛ الريع التحويلي[3]

أولا: ماهية الاقتصاد الريعي

يعتبر الاقتصاد الريعي من المفاهيم التي تم تسلط الضوء عليها من عدة مدارس مختلفة لذا نجد لها تعريف عدة نذكر منها:

التعريف الأول: هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع(الدخل)، وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه[4]

التعريف الثاني: يعرف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي بأنه "الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط المملوك تـ كليا لدولة. وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وان الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50 % من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50 %من الإنفاق الحكومي الجاري وأن قيمة الصادرات النفطية تسهم بأكثر من 50 % من مجموع الصادرات"[5]

---

[1] علي مجادلي، مخاطر الاقتصاد الريعي على الأمن الإنساني للدول دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر3 ،الجزائر،2018،ص22

[2] سامية معتوق وآخرون معضلة الريع في الجزائر،المجلد 15، العدد1، 2020، ص 178

[3] عمار دهمش ،كشف المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2015/2000،مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر،2018/2017، ص 11

[4] د.بن يوب فاطمة،أ.بوفلفل سهام،الانتقال من الاقتصاد الريعي إلي تنويع الاقتصاد -تجربة دول مجلس التعاون الخليجية،الملتقى الوطني:المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات،جامعة 8 ماي 1945قالمة،2017،ص4

[5] مدلس نجاة،هوارية مبسوط،الاقتصاديات الريعية النفطية والتنمية:دراسة تحليلية نظرية،مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون،المجلد1،العدد5، 2017،ص261

التعريف الثالث : مهما تعددت وجهات النظر حول مفهوم الاقتصاد الريعي إلا أن معظم علماء الاقتصاد يتفقون على أن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يستمد عوائده من الخارج عن طريق بيع النفط وكذلك الموارد المعدنية في باطن الأرض[1]

ثانيا: الدولة الريعية

نظرا لوجود إرتباط وثيق بين طبيعة النظام السياسة والسياسات الاقتصادية المنتهجة نجد أن هناك ارتباط بين طبيعة مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية التي تملك عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول : إن مصطلح الدولة الريعية هو مصطلح طور حديثا" للتعامل مع نماذج نظام اقتصادي لمجموعة دول تعتمد في دخلها الرئيسي على موارد تأتيها من الخارج كالريوع ، والتي تعتمد بشكل رئيسي على بيع مواردها الطبيعية مثل النفط والغاز والموارد المعدنية أو على بيع أو تأجير او الاستفادة من الميزة النسبية لمواقعها الجغرافية ، الإستراتيجية ، أو مواقفها السياسية للحصول على حصة من الرأسمال الخارجي [2]

التعريف الثاني: ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني حسين مهداوي عام 1970 إذ عرف الدولة الريعية على أنها الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه[3]

نستخلص من التعاريف السابقة الذكر على أن:

أ. خصائص الدولة الريعية

يحصي حازم الببلاوي أربعة خصائص إذا توفرت في دولة ما يمكن وصفها بالدولة الريعية وهي: [4]

- البحث عن الريع: كعامل مهيمن على ممارسات إطارات الدولة وهياكل الاقتصاد السياسي للدولة؛
- الخارجية: المداخيل يجب أن تكون من موارد خارجية وليس داخلية، فالدولة التي تستخرج نسبة كبيرة من مداخيلها من استخلاص الضرائب لا يمكن أن تسميها دولة ريعية، لأن ريعها الاقتصادي ناتج عن عمليات إنتاجية واستثمارية؛
- ثقافة الاستهلاك: في الدولة الريعية هناك عدد قليل فقط من الأفراد منخرطين في عملية توليد الريع في حين أن الأغلبية منخرطة في التوزيع والاستهلاك؛
- الثنائية: الحكومة تقوم بدور القوة الوسيطة التي تستقبل الريع النفطي وتعيد توزيعه من خلال الاستهلاك لدولة الريعية.

إن إشكالية الفصل بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي ما زالت قائمة، ومع ذلك يمكن أن نلتمس بعض المؤشرات للتمييز بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية من خلال: [5]

[1] عدنان حسين يونس واخرون،مرجع سبق ذكره، ص53

[2] سعد محمود الكواز، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز،المجلد 7،الرقم 2 ،2019، ص 210

[3] مايح شبيب الشمري،تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد3،العدد2010،15،ص9

[4] عادل اورابح ،الدولة الريعية واشكالية الامن دراسة حالة الجزائر اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2017، ص 30

[5] اعدنان حسين يونس واخرون،مرجع سبق ذكره،ص 54

الجدول رقم 1: الفرق بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

الاقتصاد الريعي	الدولة الريعية
- لا تتجه الدخول الريعية إلى الدولة مباشرة - يشكل الريع معدل نسبي أو مطلق من الدخل القومي - العوائد تتخذ اشكال اهمها عائدات العمالة الخارجية، والمساعدات الخارجية ، عائدات السياحة وعوائد الموقع الاستراتيجي - يشارك في توليد الريوع عدد كبير من المواطنين الذين تتوزع منافعهم عليهم - لا يوجد انفصام في العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول للدولة وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع كله، نظرا لطبيعة الأنشطة الريعية التي تستلزم مشاركة الأغلبية من المواطنين فيها	- تتجه الدخول الريعية إلى الدولة مباشرة - تكون نسبة هذا الريع اقل في الدول الريعية - المصدر الرئيسي للدخل عن طريق تصدير الموارد الأولية - يؤول الريع الخارجي أو نسبة كبيرة منه إلى فئة صغيرة أو محدودة - هنالك انفصام في العلاقة لاسيما أنأسعار صادرات المواد الأولية تتحدد في السوق العالمي وهي منفصلة تماما عن أسعار الإنتاج المحلي

المصدر: عدنان حسين يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص54

المطلب الثاني: ماهية المرض الهولندي

إن وفرة الموارد الطبيعية بشكل عام وموارد النفط بشكل خاص في دولة ما له أثار ايجابية وأخرى سلبية أما الايجابية منها فتتمثل في العوائد المالية التي تُحصل عليها الدول أما المظاهر السلبية لها فتتجلى في زيادة اتكال الدولة على هذه الموارد الناضبة دون قطاعات أخرى وهنا يحصل ما يسمى بلعنة الموارد والتي ينتج عنها التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى مما يشجع القطاع الإستخراجي على غيره من القطاعات الأخرى وهذا ما يسبب اختلالات مستمرة تعرف بالمرض الهولندي .

أولا: تعريف المرض الهولندي

تلقى هذه الظاهرة اهتماما واسع داخل الدولة التي تملك اختلالات هيكلية مثل الجزائر لذلك نجد عددا كبير من التعاريف نذكر ما يلي:

التعريف الأول: سمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي بعد اكتشاف الغاز والنفط في بحر الشمال حيث هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي ألبذخي ولكنه دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه الغير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي.[1]

التعريف الثاني: يعرفه كوردين ونيري على أنه خلل هيكلي يمس بعض الاقتصاديات يتمثل في تواجد قطاعين فرعيين ضمن قطاع المنتجات التبادلية (المنتجات القابلة للتصدير) أحدهما يعرف انتعاش والآخر انكماش ضمن اقتصاد واحد في كثير من الأحيان فان القطاع المنتعش هو قطاع استخراجي كما هو الحال في العديد من البلدان مثل المعادن في أستراليا، الغاز الطبيعي في هولندا، البترول في المملكة المتحدة وبعض دول الاوبيك، في حين أن القطاع المنكمش هو قطاع الصناعات التحويلية [2]

[1] عبد الله جناحي،اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من الداء الهولندي إلى الدواء النرويجي،الطبعة2020،ص256.

[2] Afandiyev, Emin, "Causes of Dutch Disease and Ways to Deal with It: Literature Overview" (2013). 2013 IPFW Student Research and Creative Endeavor Symposium.

التعريف الثالث: المرض الهولندي مصطلح اقتصادي يعبر عن علاقة السببية " السبب والنتيجة" بين ازدهار الموارد وانخفاض التصنيع، وقد دخل المصطلح قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي عندما نشر في مجلة «ايكونميست» البريطانية في أحد أعدادها الصادرة عام 1977، ويحاول مصطلح المرض توصيف الظاهرة التي رصدها علماء الاقتصاد والسياسة بالنسبة لما حدث للهولنديين بالذات بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهم في بحر الشمال[1]

التعريف الرابع: المرض الهولندي مصطلح اقتصادي يشير إلى الآثار الضارة التي تحدث نتيجة العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وخصوصا النفط والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات الأخرى وخصوصا الصناعة حيث أن الزيادة في الدخل الريعي يؤدي إلى تعطيل القطاعات الإنتاجية نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية وانخفاض تنافسية القطاع (الصناعي، الزراعي)في الأسواق العالمية .[2]

مما سبق نستنتج أن المرض الهولندي هو توصيف الظاهرة التي تصيب الاقتصاد الذي يعتمد على مورد واحد مما يؤدي إلى وجود خلل في الهيكل الاقتصادي.

ثانيا: الأسباب المساعدةعلى ظهور المرض الهولندي

إن الاعتماد على الموارد الطبيعية التي تلقى طلبا في الأسواق العالمية من شأنه خلق ثروة ناتجة عن الأنشطة الريعية التي يؤديها الاقتصاد والتي تؤدي إلى تعطيل قوى للعمالة والأنشطة الاقتصادية وبالتالي مقومات التنمية والنمو لأي بلد وفيما يلي نورد أسباب ظهور هذه العلة : [3]

1) اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام: تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية وتغير في تركيبة هذه الصادرات خاصة صادرات المنتجات الصناعية صادرات الخدمات التي لها دور هام في دعم النمو الاقتصادي فمن الناحية النظرية يفترض أن اكتشاف مورد طبيعي في بلد ما يوفر موارد مالية ضخمة مثل النفط، سوف يؤدي إلى تحرير القيود المادية التي قد تقف في طريق إطلاق قوى النمو في هذا البلد والمساعدة في إرساء دعائم التنمية المستدامة فيه، غير أن التجارب العالمية أثبتت أن وفرة الموارد الطبيعية مثل: النفط، الذهب، البن...قد تكون نقمة، وليس نعمة على الدول التي تتمتع بوفرة في هذه الموارد، بصفة خاصة بالنسبة للتحديات التي قد تخلقها تلك الوفرة لاستدامة النمو في تلك الدول؛
2) زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي: يحدث هذا في الاقتصاديات التي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات أو الإيرادات المالية للمورد الطبيعي الذي تعتمد على تصديره كمنتج رئيسي مما يجعلها عرضة للعديد من المشكلات نظرا لعدم قدرتها على التحكم في توقيت تحقيق هذه الإيرادات وهو ما يصعب عليها عملية التخطيط الاقتصادي؛
3) ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ : هذا المرض يمكن أن يأتي أيضا من التدفقات الهائلة لاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد، إذ قد تؤدي إما إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية أو انخفاضها، وهذا يتوقف عليها إذا كانت هذه الأموال الجديدة يتم استخدامها لتمويل النفقات الجارية أو تراكم لرأس المال في قطاعات السلع التجارية أم لا، وعلى الرغم من اختلاف وتنوع مصادر الأموال الأجنبية إلا أنها تصب في جوهر واحد هو أن سبب ظهور هذه العلة يتمحور إما بزيادة المعروض منها أو عدم توجيه هذا الأخير في قطاعات منتجة.

[1] https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=663880reviewed on 2023/02/25

[2] مايح شبيب الشمري،مرجع سبق ذكره،ص15

[3] كحلة التجاني تطبيقات العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بلحاج بو شعيب عين تموشنت، الجزائر،2020/2019 ص 3-4-5

ثالثا: آثار المرض الهولندي

يمكن تلخيص أهم آثار العلة الهولندية في النقاط التالية: [1]

- ضعف فعالية وتنافسية قطاع الصناعات التحويلية وانخفاض حجم صادراتها؛
- تباطؤ النمو الاقتصادي على المدى الطويل؛
- تذبذب سعر الصرف الحقيقي وعدم استقرار المناخ الاستثماري؛
- ضعف الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تفشي الفساد والبحث عن الريع الأمر الذي يؤدي إلى ضعف جودة المؤسسات وخلق بيروقراطية غير فعالة؛
- ضعف جودة رأس المال البشري؛

تجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى الآثار السلبية فإن ريع الموارد الطبيعية له آثار ايجابية منها

يساعد على رفع مستوى المعيشة؛ المساهمة في تكاليف الخدمات الاجتماعية؛

يرفع المستوى الناتج المحلي الإجمالي وكذا مجموعة من المؤشرات الاقتصادية؛

كذلك فإن تقلبات أسعار الموارد الطبيعية وخاصة البترول لها آثار ليس فقط على الدول المنتجة والتي تعتمد اقتصادياتها على صادرات هذه الموارد وإنما تؤثر كذلك على الدول المستوردة والتي تحتاج اقتصادياتها بدرجة كبيرة إلى هذه الموارد .

[1] بوش فاطمة الزهراء واخرون، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصادات الريعية،مجلة اقتصادات المال والاعمال، المجلد1،العدد 2017،4 ص287التصدير **Booming secto**

الشكل رقم2: اثار المرض الهولندي

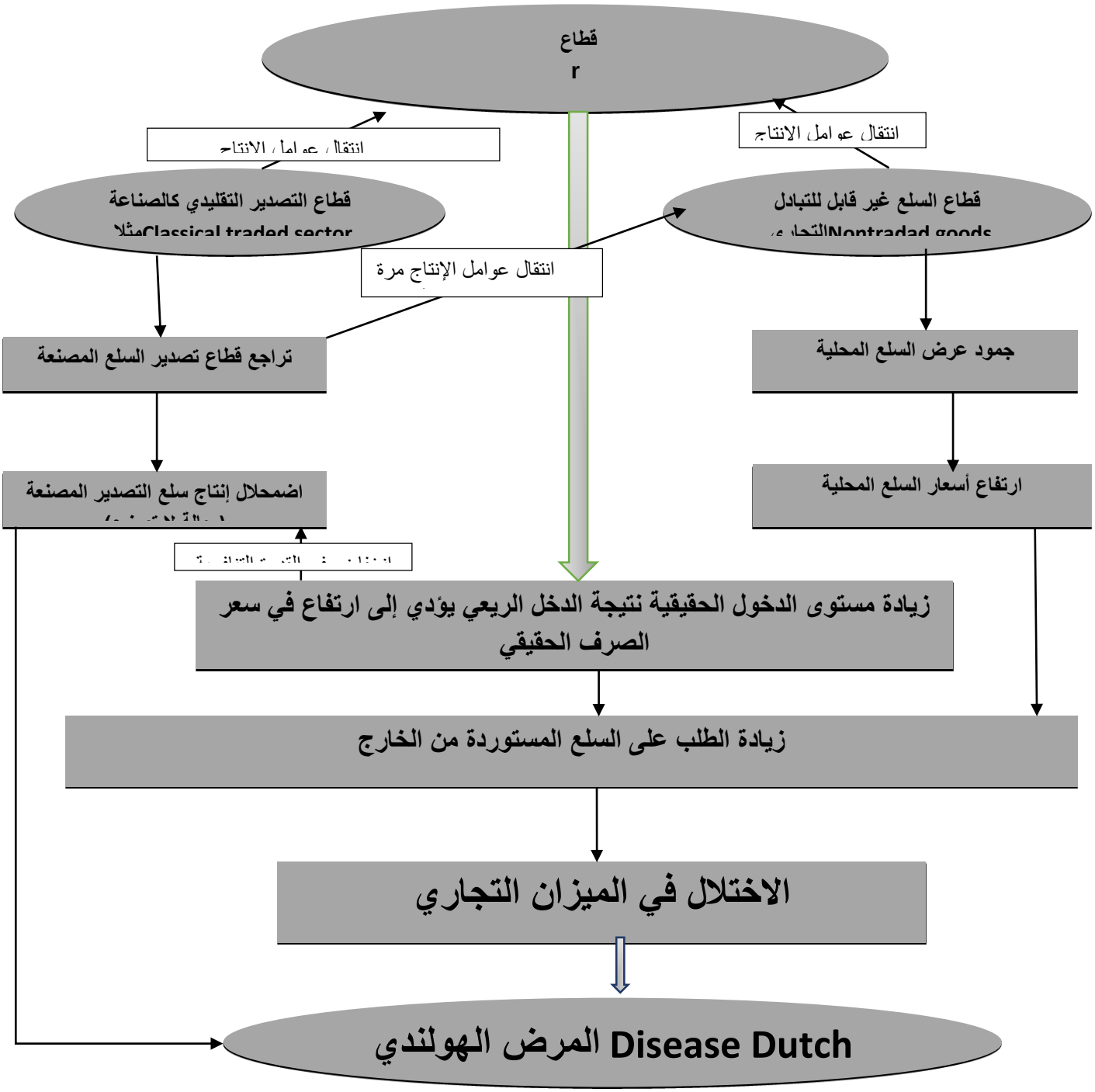

المصدر: فاطمة الزهراء بوش، سميرة الخندق، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصادات الريعية، مجلة اقتصادات المال والاعمال، المجلد1، العدد 4، 2017، ص287

المطلب الثالث: النماذج المفسرة لظاهرة المرض الهولندي

يتم التطرق في هذا الجزء إلى أهم النماذج أو النظريات الاقتصادية، والتي عالجت ظاهرة المرض الهولندي في مختلف الاقتصاديات، وتتميز هذه النماذج الاقتصادية بأنها تعالج الظاهرة في إطار فكري لكل من المدرسة النيوكلاسيكية، والمدرسة الكينزية حيث أن النماذج النيوكلاسيكية تبني على تحليل الآثار السلبية أو الإيجابية على التبادل التجاري الخارجي، أما النماذج الكينزية فتبني على التأثيرات المختلفة التي تخلفها صدمات مواتية ناتجة عن إكتشاف مورد طبيعي يكون لها أثر في تراجع القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الاقتصاد المحلي، وبذلك قدمت الكثير من النماذج المختلفة والمتعددة في تفسير الظاهرة محل الدراسة.

أولا: نموذج1976 GREGORY

يعتبر Gregory من الاقتصاديين السباقين في تحليل نتائج انتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية على حساب القطاعات الأخرى وخاصة الصناعية منها، ومن النتائج التي توصل إليها Gregory هو الاكتشافات الجديدة في قطاع الموارد الطبيعية والمناجم في حالة أستراليا تؤدي لا محالة إلى الزيادة في صادرات البلد في هذا القطاع وبالتالي حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها، وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي، والتي عبر عنها Gregory بالنموذج التالي المعبر عنه في الشكل الموالي[1]

الشكل رقم3: نموذج1976 GREGORY

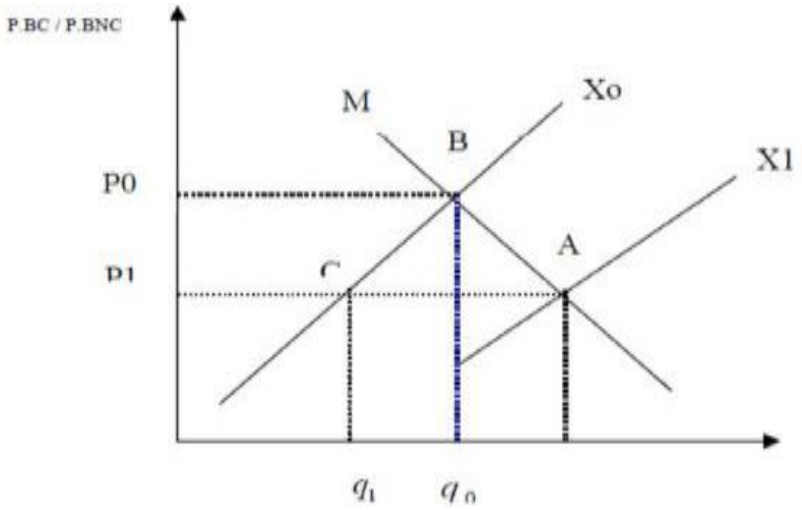

المصدر: Gregory ,R..G (1976), " Some implication of the growth mineral sector " Australian Journal of the Agricultural Economics, P74.

ومن خصائص النموذج[2]

- المحور العمودي: يمثل نسب الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل بالنسبة لأسعار السلع غير قابلة للتبادل؛
- المحور الأفقي: تمثيل حجم كل من الصادرات والواردات؛
- X0 . و M0يمثل على التوالي كل من منحنى الصادرات والواردات (خارج صادرات قطاع المناجم).

وقد وضع Gregory نموذجه على الفرضيات التالية

[1] بوش فاطمة الزهراء،سميرة خندق ،ص282
[2]نفس المرجع،ص283

1) ثبات محددات التبادل التجاري الدولي ؛
2) وحدات الصادرات والواردات تم اختيارها على أساس أن كل وحدة صادرات تبادل بوحدة واردات؛
3) النموذج يلغي حركة رؤوس الأموال ويتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري؛
4) الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية دون أن يكون للاقتصاد الأسترالي تأثيرا عليها، وبالمقابل فإن السلع خارج التبادل التجاري الدولي يتحدد سعرها في السوق المحلي بتقابل كل من الطلب والعرض المحلي.

يعتبر Gregoryأن أغلب الحكومات الريعية تتجه إلى تطبيق السياسات المواتية وذلك لغرض تخفيف من حدة الظاهرة الناتجة عن نقمة الموارد الطبيعية:

- إتباع سياسة تخفيض العملة المحلية غير مرغوب فيها لأنها سوف يؤدي إلى التقليل من حجم الأرباح قطاع المناجم؛
- تقديم إعانات لقطاع سلع التبادل التجاري، ولكن هذه الإستراتيجية في رأي الكاتب لن يكون لها أثر كبير لأنها سوف تزيد من حجم الفائض في الميزان التجاري وعلية فسوف يدفع سعر الصرف المحلي إلى الارتفاع من جديد؛
- ثم يستخلص الكاتب بأن الحل الوحيد لهذه الاقتصاديات هو استثمار مداخليها الريعية في الاستثمارات الخارجية.

ثانيا: نموذج كوردن ونيري

يركز الإقتصاديان " كوردن ونيري" في تفسيرهما لظاهرة المرض الهولندي على أعراض الظاهرة، المتمثلة في أثر الإنفاق واثر تحرك عوامل الإنتاج ما بين القطاعات داخل الاقتصاد المحلي، إضافة إلى أثر إختلال التوازن النقدي، هاته الآثار التي مصدرها صدمة مواتية متأتية من الارتفاع المفاجئ لأسعار المنتج التصديري للقطاع المزدهر، أو من إكتشاف مورد طبيعي جديد، كما أنهما يعرضان في تحليلهما أثر الصدمة على الاقتصاد ككل وعلى تفكك قطاع التصديري التبادلي بصفة خاصة[1]، حيث قدما تحليلهما للظاهرة على النحو لآتي :

الشكل رقم4: منحنى الطلب والعرض للسلع غير التبادلية.

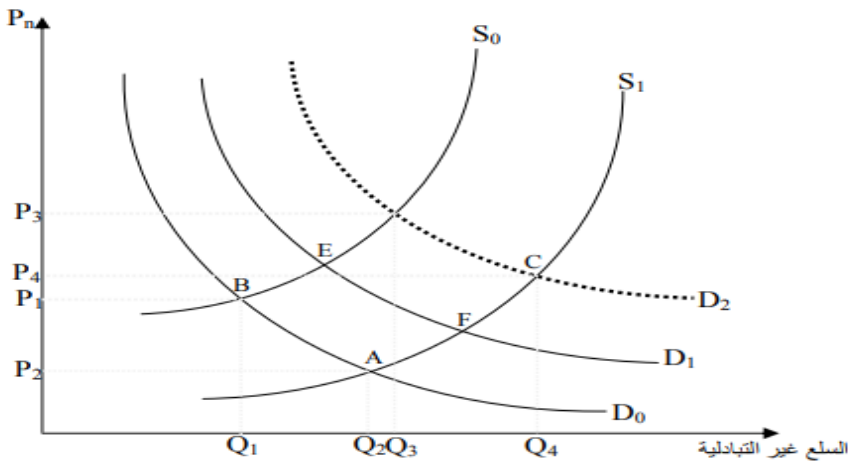

المصدر: Marc-Antoine Adam « La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pétrole », Université Montr&al, automme 2003,p10.

[1] عبد القادر دربال ،مختار دقيش ،العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986 – 2006 ، مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد11 ،العدد 11 ،2011 ،ص 112. 113

- المحور الأفقي: كمية السلع للقطاع غير التبادلي
- المحور العمودي: يمثل الأسعار pnللقطاع غير التبادلي؛
- يمثلD0 و D1وD2منحنى الطلب لسلع القطاع غير التبادلي؛
- يمثلS0 و S1 منحنى العرض لسلع القطاع غير التبادلي؛
- تمثل النقط F,A,B,C,E الأوضاع التوازنية.

حسب كوردن ونيري فإن آثار الصدمة من خلال تحليل المنحنى تكون كما يلي:

1) أثر الإنفاق: يحدث أثر الإنفاق نتيجة إرتفاع المداخيل الحقيقية التي مصدرها صدمة مواتية؛
2) أثر حركة الموارد : من خلال المنحنى أعلاه يؤدي إنتعاش القطاع المزدهر، إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه مما يترتب عنه تحرك اليد العاملة من القطاعين التبادلي وغير التبادلي نحو القطاع المزدهر؛
3) أثر إختلال التوازن النقدي: وهي أهم آلية ينتقل بها أثر الإنتعاش إلى باقي الاقتصاد، حيث أن التوسع في القطاع المزدهر يؤدي في الحالة العامة إلى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة لأن المستهلك يحاول دائما المحافظة على نفس مستوى الاستهلاك أو مستوى المعيشة الذي وصلإليه[1].

ثالثا: نموذج سالتير وسوان في تفسير ظاهرة المرض الهولندي

يهدف هذا النموذج إلى تحقيق هدفين أساسيين[2]:

- الهدف الأول: محاولة فهم الانعكاسات السلبية المتمثلة في ظهور إختلالات هيكلية في الاقتصاد المحلي، نتيجة تفاعل بعض العناصر الاقتصادية؛
- الهدف الثاني: توفير إطار تحليلي شامل للتدابير والسياسات الاقتصادية والعواقب المحتملة لها، ومدى تأثير التبادل التجاري الدولي على الاقتصاد المحلي، وقد بنى النموذج على فكرة اختلاف السلع، حيث يقوم في تحليله على تأثير التبادل التجاري الدولي.

وقد بني النموذج على العديد من الفرضيات نذكر منها[3]:

❖ يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أن الاقتصاد المحلي ينتج ثلاثة أنواع من السلع:
- سلع x يمكن تصديرها إلى الخارج وتتعرض للمنافسة الأجنبية؛
- سلع M يمكن استيرادها، وتنتج محليا، أي نفس السلعة تنتج محليا وتستورد، وبالتالي فهما في منافسة من خلال السعر، بحيث يكون طلب كل منهما حسب السعر الأقل؛
- سلع N غير قابلة للتداول على المستوى الدولي مثل العقارات وخدمات النقل وغيرها.

❖ يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أن أسعار السلع القابلة للتبادل الدولي تتحدد في الأسواق العالمية، والمعبر عنها بالعملة الوطنية، وبأسعار صرف اسمية ثابتة، وهو ما يعادل سعر الصرف الحقيقي في حالة التوازن، في حين تتحدد أسعار السلع غير القابلة للتبادل الدولي Pn حسب قوى العرض والطلب في السوق المحلي.

❖ يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أن معدل التبادل التجاري الدولي ثابت في المدى القصير والمتوسط

[1] سيدي محمد شكوري،وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقنصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،2012/2011،ص17-18

[2] Karen therfelder and cherman Robinson – Trade and Tradability ; Export,imports,and Factor Markets in the Salter-Swane Model – The economic Record – Vol 79 No244 March 2003 – p104.

[3]

- يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أن أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) تسودها المنافسة التامة، وعليه يبقى السعر هو المتغير الأكثر تأثيرا[1].
- يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أن الاقتصاد المحلي في حالة تشغيل كامل، وان كل الطاقات الإنتاجية به مشغلة وتعمل في حدها الأقصى.
- يقوم نموذج سالتير وسوان على فرضية أ ن عوامل الإنتاج يمكنها التحرك ما بين القطاعات، إلا أنه خصص المدى الممكن لحركة كل عنصر إنتاجي، حيث أن اليد العاملة يمكنها التحرك على المدى القصير لأنها أكثر مرونة في الاستجابة لتغيرات الأجر الحقيقي، خاصة إذا كانت لا تتصف بالتخصص، في حين أن رأس المال يمكنه التحرك على المدى الطويل، على إعتبار أنه يتميز بالتخصص أكثر، ومن جهة أخرى إن تغيير النشاط بسبب إرتفاع الأرباح في قطاع آخر يتطلب وقتا أطول للتكيف.[2]

الشكل رقم 5: نموذج سالتير وسوان في تفسير ظاهرة المرض الهولندي

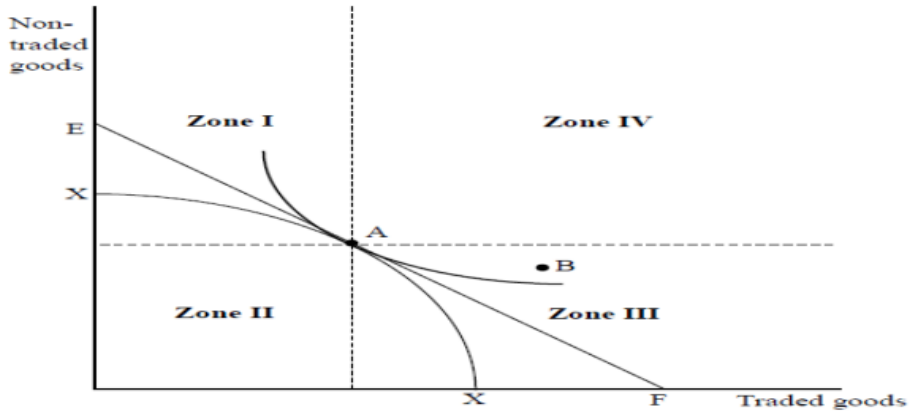

المصدر: Phillip Edmund Metaxas Ernst Juerg Weber - AN AUSTRALIAN CONTRIBUTION TO INTERNATIONAL TRADE THEORY: THE DEPENDENT ECONOMY MODEL - Business School University of Western Australia Crawley WA 6009 May 2013 – p 36.

- المحور العمودي: السلع غير القابلة للتبادل.
- المحور الأفقي: السلع القابلة للتبادل.
- منحنى إمكانيات الإنتاج في الاقتصاد المحليXX .
- EFمنحنى قيد الدخل في الاقتصاد المحلي، وهو يعكس التوليفة من السلع التبادلية وغير التبادلية التي يمكن شراؤها عند إنفاق كل الدخل وفق الأسعار المعطاة، ويحدد ميل خط الميزانية معدل التبادل التجاري الدولي (px/pn).[3]

[1]1 Karen therfelder and cherman Robinson – ibid – p104.
[2] 1 Karen therfelder and cherman Robinson – ibid – p2-5.

[3]Phillip Edmund Metaxas Ernst Juerg Weber - AN AUSTRALIAN CONTRIBUTION TO INTERNATIONAL TRADE THEORY: THE DEPENDENT ECONOMY MODEL - Business School University of Western Australia Crawley WA 6009 May 2013 – p p 34-36.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا للجوانب النظرية لموضوع الدراسة ومن اجل التعمق أكثر ومعرفة ما تم التوصل إليه بخصوص موضوع الدراسة في هذا المبحث تم عرض ما تم التوصل إليه من الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: دراسة د. وليد العايب

بعنوان**"دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري"**، أطروحة دكتوراه، تخصص العوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف1-، السنة الدراسية 2018/2017

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور اختلالات هيكلية. وتناولت هذه الدراسة التجارب الناجحة في الخروج من التبعية النفطية لعينة من الاقتصاديات النفطية، كما اقترحت الدراسة سياسات اقتصادية تؤدي إلى تغير إيجابي في المتغيرات الداخلية وفي القطاعات خارج قطاع النفط.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

- توصلت هذه الأطروحة إلى أن مجمل الاختلالات الداخلية هي المسبب الرئيسي للاختلالات الخارجية، فاحتياجات التنمية المحلية للبلدان النامية تتجاوز إمكانيات الموارد المتاحة لها؛
- توصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يعتبر متغير مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- توصلت الأطروحة إلى أن القطاع النفطي لا يندمج مع بقية القطاعات في الاقتصاد، واستخدامه الأساسي يكون من خلال الصادرات.

ثانيا: دراسة محمد هاني

بعنوان **"السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي 2000-2015"**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة يحيى فارس –المدية-، السنة الدراسية 2017-2018.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسس النظرية للاقتصاد الريعي والمرض الهولندي، وتناولت تتبع وجود هذا المرض في الاقتصاد الجزائري من عدمه، كما قامت بتحليل الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وسعت أيضا إلى دراسة دور السياسات الاقتصادية الكلية في معالجة الاختلالات ومحاربة المرض الهولندي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

- اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، مما أدى مع مرور الوقت إلى ظهور اختلالات؛
- التأكيد على وجود العلة الهولندية في الجزائر بسبب فشل إدارة التحول نحو اقتصاد السوق بسياساتها غير الصائبة؛
- انحلال القطاع التبادلي في الجزائر بشقيه الفلاحي والصناعي؛
- تعقيدات وصعوبات كبيرة في المحيط الذي يعمل فيه الجهاز الإنتاجي.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 2: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
وليد العايب، 2018/2017	موضوع الإختلالات الهيكلية الوصول إلى نتيجة أن التنويع الاقتصادي يعتبر متغير مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية	كانت الدراسة تطبيقية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري في بحثنا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي	
محمد هاني، 2018/2017	موضوع الاقتصاد الريعي والمرض الهولندي وجود العلة الهولندية في الجزائر اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات	الإطار الزماني	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عدة مراجع

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة سليمة غدير أحمد وعائشة سلمة كيحلي

بعنوان **"واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة (2017-2022)"**، مجلة الباحث، المجلد22، العدد1، السنة 2022.

تناولت هذه الدراسة بعض المفاهيم الخاصة بالتنوع الاقتصادي، إلى جانب بعض تجارب الدول النفطية في التنويع الاقتصادي، وهدفت إلى التعرف على الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر للخروج من التبعية للنفط، وكذا مدى مساهمة بقية القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي، كما تطرقت لواقع التنويع الاقتصادي بالجزائر من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

- لتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية للنفط، تبنت الجزائر العديد من الاستراتيجيات التنموية المتوالية، إلا انها واجهت الكثير من النقائص كون هذه الاستراتيجيات غير واضحة الأهداف؛
- من خلال تحليل مؤشر التنويع الاقتصادي (هيرفندال-هيرشمان) للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2017-2022) من خلال متغيرين هما التنويع في الصادرات والتنويع القطاعي، تبين أن الجزائر تعاني من قلة التنويع في اقتصادها؛
- يعد قطاع المحروقات القطاع المهيمن على الاقتصاد الجزائري سواء من حيث الإنتاج أو التصدير، أو المساهمة في الناتج المحلي الخام، مما يضفي الطابع الريعي على الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: دراسة زين الدين قندال بعنوان **"اثار ارتفاع أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري في إطار العلة الهولندية: نموذج التوازن الحسابي العام"**، مجلة Les Cahiers du Cread، المجلد38، العدد02، السنة 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار العكسية لارتفاع أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري، ومحاولة اختبار ما إذا كانت الجزائر تعاني من مظاهر المرض الهولندي في ظل إعادة توزيع ريع المحروقات على القطاعات الأخرى، باستعمال نموذج التوازن الحسابي العام وإدراج الريع النفطي كأحد عوامل الإنتاج الذي يعاد توزيعه على جميع الأنشطة الإنتاجية بالتساوي، وبناء قاعدة معطيات النموذج عن طريق مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن إعادة توزيع ريع المحروقات بالتساوي على القطاعات غير كافي لإحداث تنويع في الإنتاج والتصدير، وإنما يجب إعادة استثماره فعليا؛
- هيكل الاقتصاد الجزائري مبني على الريع كأحد عوامل الإنتاج؛
- ملاحظة ظهور أثر إيجابي لانخفاض تكاليف الإنتاج والذي لم كن له انعكاس إيجابي على أثر الإحلال السلع المحلية محل الواردات، بل استمر هذا الأخير في الارتفاع بسبب انخفاض سعرها.

ثالثا: دراسة د. صادق هادي

بعنوان**"لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والاثار وأدوات العلاج دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج"**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد1، السنة 2019

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بمضمون كل من لعنة الموارد والداء الهولندي، بالإضافة إلى محاولة تقييم مدى إصابة كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النرويجي بهما.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- لعنة الموارد الطبيعية لا تعني ان الدول الغنية بالموارد عليها ان تمتنع عن استغلال ثرواتها، وإنما ان تأخذ بعين الاعتبار أن الثروة الطبيعية ليست بمثابة الحل السحري لكافة مشاكل التأخر الاقتصادي؛
- على الدول الريعية وخاصة النفطية العمل على إيجاد الحلول المثلى التي تضمن استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من عوائد الموارد الطبيعية الناضبة؛
- على الدول الريعية تشجيع الاستثمار في الموارد البشرية (اكتساب المهارات)؛
- على الدول الريعية السعي إلى تنويع النشاطات الاقتصادية والصادرات.

رابعا: دراسة براهيم بلقلة، بومدين نورين

بعنوان **"الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري وعلاقته بظاهرة المرض الهولندي"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد11، العدد01، السنة 2018

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الجوانب المتعلقة بظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، من خلال إبراز أهم سمات الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، وتوضيح العلاقة بين ريع النفط وظاهرة المرض الهولندي، وكذلك تحليل أهم أعراض هذا المرض في الجزائر، وأهم الآليات التي من شأنها مواجهته

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- لعب النفط دورا كبيرا في إضفاء الطابع الريعي على الاقتصاد الجزائري؛
- ترتبط ظاهرة المرض الهولندي بالأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية؛
- تظهر الانعكاسات السلبية للمرض الهولندي على الاقتصاد من خلال أثرين هما أثر الموارد، وأثر الإنفاق؛
- من أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية، وازدهار القطاعات المنتجة للسلع غير التبادلية؛

خامسا: دراسة د. ضيف أحمد ود. عزوز أحمد

بعنوان**"واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد19، السنة 2018

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق تنمية مستديمة، وذلك من خلال التطرق إلى مكانة وأهمية التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى التعرف على إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة له، وكذلك دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر واليات تفعيله

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

- رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو اقتصاد متنوع وقوي يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنها لا تزال تعتمد على البترول؛

- ضعف التنويع الاقتصادي حسب مؤشر Herfindahl – Hirschman، مما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي، اما قطاع الصناعة وقطاع الزراعة الذين يعتبران ركيزة أي اقتصاد كانت نسبهما ضعيفة، وهذا يدل على ضعف وهشاشة الاقتصاد الوطني.

سادسا: دراسة حمزة بن الزين وأمال رحمان بعنوان **"أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: حالة الجزائر"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد07، العدد02، السنة 2017

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر المرض الهولندي على اقتصاد الدول الريعية، من خلال إبراز الآثار السلبية الناتجة عن هذا المرض، وأضرار الاعتماد المستمر للدول الريعية على قطاع المحروقات لتلبية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتم اختيار الجزائر كعينة تطبيقية للدراسة

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ضعف تنافسية القطاعات الاقتصادية المنتجة؛
- ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في دفع عجلة النمو الاقتصادي؛
- هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري؛
- فشل النماذج التنموية في خلق تنافسية محلية بين القطاعات الاقتصادية.

سابعا: دراسة فاطمة الزهراء بوش وسميرة خندق

بعنوان **"حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد1، العدد4، السنة 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بظاهرة المرض الهولندي، ومحاولة اختبار النظريات المفسرة لهذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري، وكذلك معرفة مدى تأثير المرض الهولندي عليه، كما سعت إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في البنية الاقتصادية الجزائرية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يعتبر المرض الهولندي من أخطر الظواهر الاقتصادية التي تهدد الاقتصاديات الريعية؛
- على الدول الغنية بالثروات الطبيعية وخاصة الجزائر بذل جهود من اجل حماية اقتصادها والأجيال القادمة من لعنة الموارد الطبيعية؛
- من بين النصائح التي يمكن أن تساهم في تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر واتباع طريق التنمية الاقتصادية: تنويع القاعدة الصناعية في إطار علاقتها التجارية الدولية... .

ثامنا: دراسة حاكمي بوحفص وسفيان الشارف بن عطية

بعنوان **"اعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)"**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد11، العدد01، السنة 2016

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة وبنية الاقتصاد، وإبراز مكانة وأهمية الثروة النفطية وأثرها على نمو القطاعات الرئيسية (كالزراعة والصناعة)، من خلال عرض التطورات الاقتصادية في الجزائر، ومحاولة إبراز النتائج والانعكاسات التي عرفها الاقتصاد الجزائري

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ضرورة إدارة عوائد المحروقات، وتثمين هذا القطاع من منظور بعيد المدى؛
- تحسين مناخ وبيئة الأعمال، والسعي إلى تعزيز الاستثمار؛
- تحسين الخدمات المقدمة في جميع القطاعات حسب المواصفات العالمية؛

- إعادة الاعتبار للإنتاج؛
- ضرورة اعتماد الروابط بين الحكومة الجيدة والإدارة الفعالة واقتصاد السوق؛
- الأسباب الرئيسية وراء إخفاق اقتصادات الدول النفطية مثل الجزائر هي: تقلب أسعار النفط، لعنة النفط، ضعف الإنتاج في القطاعات الرئيسية (كالزراعة والصناعة)، دولة ريعية ومؤسسات ضعيفة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم3: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
	تشابهت هذه الدراسات في الموضوع الذي تم تناوله باختلاف التسميات	اختلاف التسميات وطرق المعالجة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة AlaeddineMedjdoub

Titled **"Analysis and Evaluation of Indicators of Economic Diversification in Algeria during The Period (2000-2018)",** Journal of Contemporary Business and Economic Studies, Vol.05, No.3, year 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أهمية التنويع الاقتصادي، وإلقاء الضوء على مدى اعتماد الاقتصاد الجزائريمصدر وحيد للدخل بناء على تحليل واقع التنويع الاقتصادي من خلال دراسة مؤشر التنويع الاقتصادي للفترة (2000-2018)، كما قدمت الدراسة رؤية لتجسيد استراتيجية التنويع الاقتصادي بين جميع أطراف المجتمع خاصة القطاع الخاص.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

- وجد ان مؤشر تنويع الصادرات قريب جدا من التركيز على صادرات المحروقات (الهيدروكربون)؛
- مؤشر تنويع الواردات قريب من التنويع، خاصة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية؛
- مؤشر التوظيف أيضا كان قريب إلى حد ما من التنويع، لكن التجارة وقطاع الخدمات تمثل أكثر من نصف العمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى؛
- يقترب مؤشر تكوين راس المال الثابت من التركيز، حيث يمثل الاستثمار في قطاع البناء والاشغال العمومية النسبة الأكبر، بأكثر من النصف مقارنة بالقطاعات الأخرى؛
- يقترب مؤشر الإيرادات العامة من التنويع أكثر من التركيز، وتعتبر الضرائب على النفط أكثر من نصف الضرائب العادية.

ثانيا: دراسة KatarzynaDosepial-Borysiak

Titled **"Model of State Management of Petroleum Sector-Case of Norway",**Interdisciplinary Political and Cultural Journal, Vol.20, No.1, year 2017.

تناولت هذه الدراسة تاريخ البترول النرويجي وتنظيم أجهزة الدولة وتناولت أيضا الشركات المسؤولة عن قطاع البترول، كما هدفت الى مناقشة التجربة النرويجية الفعالة لإدارة المحروقات (الهيدروكربونات)، وأثرها على بناء مجتمع عادل ومتساوي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

- يعتمد نجاح التجربة النرويجية على عدة عوامل أهمها: الدور المركزي للدولة، والتفاعل الجيد بين سلطات الدولة، الشركات الوطنية، المنظمات ذات الاهتمامات الخاصة ومؤسسات البحث والتطوير؛
- قطاع البترول النرويجي يمكن التنبؤ به، مستقبلي ومربح؛

- وجود إجماع سياسي واسع حول ضرورة الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة؛
- معظم البلدان التي لديها قطاع محروقات (كالبرازيل والمكسيك، نيجيريا والجزائر والمملكة العربية السعودية، أنغولا وروسيا وماليزيا وفنزويلا) ليس لديها قدرة مؤسسية قوية وأنظمة سياسية تنافسية لنسخ جميع جوانب النظام النرويجي؛
- على الرغم من الفعالية العالية للنموذج النرويجي لإدارة الهيدروكربونات، إلا أنه ليس نوعا من التصميم العام.

ثالثا: دراسة NahedHebbaz and DouniazedNessraoui

Titled "**Diversification of Algerian Exports (Reality, Reasons, Approaches),** Economic Studies, Vol.21, No.02, year 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التجارة الخارجية للجزائر، وأسباب اعتمادها على المحروقات (الهيدروكربونات)، وكذلك منهجيات النمو وتنويع الصادرات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها

- اعتبرت الجزائر تنويع صادراتها إلى منتجات غير نفطية من أولويات السياسة الاقتصادية، من أجل الحد من مخاطر الصدمات المعاكسة وتقلبات أسعار النفط، ومع ذلك كانت النتائج عكسية حيث أصبحت الصادرات أكثر تركيزا؛
- يتطلب تعزيز تنويع الصادرات أو تركيزها مواجهة التحديات التي يفرضها هيكل الإنتاج، والافتقار إلى بنية تحتية جيدة؛
- تستلزم استراتيجية تنويع الصادرات الناجحة سياسات اقتصادية داعمة للقدرة التنافسية الخارجية، وتجنب تقلبات أسعار الصرف، فتح النظام التجاري، وإصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتحسين بيئة الأعمال.

الجدول رقم4: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
	تشابهت هذه الدراسات في الموضوع الذي تم تناوله باختلاف التسميات	اختلاف التسميات وطرق المعالجة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الأول:

يشير المرض الهولندي إلى ظاهرة يؤدي فيها اكتشاف الموارد الطبيعية واستغلالها المفرط خاصة النفط والغاز إلى عواقب سلبية على القطاعات الاقتصادية الأخرى من ناحية ومن ناحية أخرى يشير التنويع الاقتصادي إلى عملية توسيع وتطوير اقتصاد دولة ما عن طريق تقليل اعتمادها على قطاع واحد مثل الموارد الطبيعية وتعزيز نمو القطاعات الأخرى، فالتنويع الاقتصادي يعتبر استراتيجية مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل التعرض للصدمات الاقتصادية.

الفصل الثاني : تطبيقات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري مقارنة بالنرويج

تمهيد

إن مفهوم المرض الهولندي ليس مفهوما جديدا، لكنه يبقى دائما موضوعا خصبا بسبب الآثار الضارة التي تنتجها مختلف الطفرات في الدول النامية، مما يؤدي إلى انكماش قطاعات، مع تنمية وازدهار القطاع المعتمد على الريع كوسيلة لتغطية الإيرادات.

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تشخيص المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري والنرويجي، ومحاولة الوصول إلى سبل تفادي هذا المرض، ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل حسب ما يلي:

المبحث الأول: مقارنة بين مقومات الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النرويجي.

المبحث الثاني: المرض الهولندي بين الجزائر والنرويج.

المبحث الأول: مقارنة بين مقومات الاقتصاد الجزائري والاقتصاد النرويجي

غالبا ما يشار إلى النرويج على أنها المثال الأعلى لبلد حقق نموا مرتفعا، وتفاوتا منخفضا للدخل على الرغم من مواردها الطبيعية الهائلة، هذا يتناقض مع الجزائر والعديد من الدول الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية، مما يثير التساؤل حول كيف نجحت النرويج في تنويع اقتصادها وعدم اعتمادها على قطاع المحروقات، وكيف يمكن للجزائر أن تقتدي بها وتتخلص من مصطلح "دولة ريعية".

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري

أولا: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر أكبر دولة عربيا وإفريقيا، وعاشر أكبر دولة في العالم، بمساحة تقدر ب (2.381.741 كم^2)، تقع شمال إفريقيا وهي جزء من المغرب العربي، وتمثل أكبر دولة تطل على البحر الأبيض المتوسط، وتمتد جنوبا في عمق قلب الصحراء، وهي دولة غنية بالموارد الطبيعية، يعتمد اقتصاد الدولة بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط والغاز[1].

الجزائر عضو في الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية منذ الاستقلال عام 1962، وانضمت إلى منظمة الأوبك (OPEC) للبلدان المصدرة للنفط عام 1969[2].

1) الموارد الطبيعية في الجزائر

تمتلك الجزائر موارد طبيعية وفيرة ومتنوعة نذكر منها[3]

- الطاقات المتجددة: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية، الطاقة الحيوية، الطاقة المائية؛
- الطاقات الأحفورية: النفط، الغاز، الفحم؛
- الموارد المعدنية: الحديد، الذهب، الزنك، اليورانيوم، المغنيزيوم، الهيليوم...؛
- المناظر الطبيعية، ثروة نباتية، ثروة حيوانية وثروة مائية[4].

[1]YounesZahraoui and Others, Current Status Scenario and Prospective of Renewable Energy in Algeria: A Review, MDPI, Energies, V(14), N(9), 2021, P5-6.

[2]Ministry of Foreign Affairs-Algeria, https://www.mfa.gov.dz/discover-algeria/about-algeria , Reviewed on20/05/2023.

[3]https://algeriainvest.com , Reviewed on 21/05/2023.

[4]https://www.worldatlas.com/articles/what-are-the-major-natural-resources-of-algeria.html , Reviewed on 21/05/2023.

الجدول رقم5: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2015-2021)

السنة	المحروقات (%)	التجارة والخدمات (%)	الزراعة (%)	البناء والاشغال العمومية(%)	الصناعة (%)	النقل والاتصالات (%)	GDP (الوحدة: بليونUSD)	النمو السنوي GDP (%)
2015	22.96	20.91	14.01	13.46	6.66	12.06	165.98	3.7
2016	20.93	21.04	14.81	13.79	6.77	12.45	160.03	3.2
2017	23.86	18.67	14.31	13.66	6.74	18.68	170.1	1.3
2018	26.36	18.35	14.07	13.07	6.54	12.40	174.91	1.2
2019	22.78	19.39	14.15	13.90	6.98	13.12	171.77	1
2020	17.14	18.5	17.29	15.21	7.68	13.60	145.01	-5.1
2021	25.52	17.36	15.47	13.82	6.86	11.65	163.04	3.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على
https: //tbn.care.dz/en/tbn/sectoral-distribution-of-gross-domestic-production-gdp-sr140
وموقع البنك الدولي https: //data.worldbank.org

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع المحروقات يحظى بأعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع التجارة والخدمات وقطاع الزراعة
أما بالنسبة لقطاع الصناعة فيحظى بأدنى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

ثانيا: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته الكبيرة لقطاع المحروقات، حيث تشتهر الجزائر بوفرة احتياطاتها من الموارد الهيدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي)، والتي تشكل العمود الفقري لاقتصادها، وتعتبر من أكبر الدول المصدرة لها، هذا جعل الاقتصاد الجزائري ريعي، وأدى إلى إهمال القطاعات الأخرى وحدوث الكثير من الإختلالات الاقتصادية، لأن الاعتماد الشبه تام على الموارد الهيدروكربونية وعائداتها لتمويل النفقات المتزايدة يعجل في استنزاف هذه الثروة الناضبة.

1) أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة من الموارد الطاقويةالأحفورية، وتعتبر الهيدروكربونات (المحروقات) من أهم محركات قطاع الطاقة، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائداتها، وتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي وأيضا الدخل الوطني، إذ يمثل حوالي60% من إيرادات الميزانية، وحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 97% من عائدات التصدير، كما لها أهمية بالغة على المستوى الدولي بحيث تمكن الجزائر من ربط علاقات مع الشركات العابرة للقارات.

إمكانيات الجزائر النفطية:

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة، جعلتها تحتل وزنا مهما في السوق النفطية عالميا، وهي عضو في منظمة الأوبك (OPEC) ومنتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، حيث تعتبر دولة منتجة ومصدرة للبترول والغاز، إذ تحتل المرتبة 18 بين أكبر منتجي النفط في العالم وثالث أكبر منتج في إفريقيا، أما بالنسبة للغاز فهي عاشر أكبر منتج للغاز في العالم، وتعتبر مورد رئيسي لأوروبا.

الشكل رقم 6: شركة سوناطراك.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على International Trade Administration

توجد معظم احتياطات النفط المؤكدة في أقدم وأكبر حقل نفط، وهو حاسي مسعود الواقع جنوب شرق الجزائر، إذ يحتوي على 3.9 مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة، يليه حقل حاسي الرمل 3.7 مليار برميل، ثم حقل أورهود 1.9 مليار برميل[1]

الشكل رقم7 : احتياطات الجزائر من النفط والغاز (سنة 2022)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على https: //www.opec.org/opec_web/en/about_us/146.htm

[1]www.tradecommissioner.gc.ca , Reviewed on 10/05/2023.

الشكل رقم8: إنتاج النفط في الجزائر وصادراته في الفترة (2015-2021)، بوحدة (ألف برميل/اليوم)

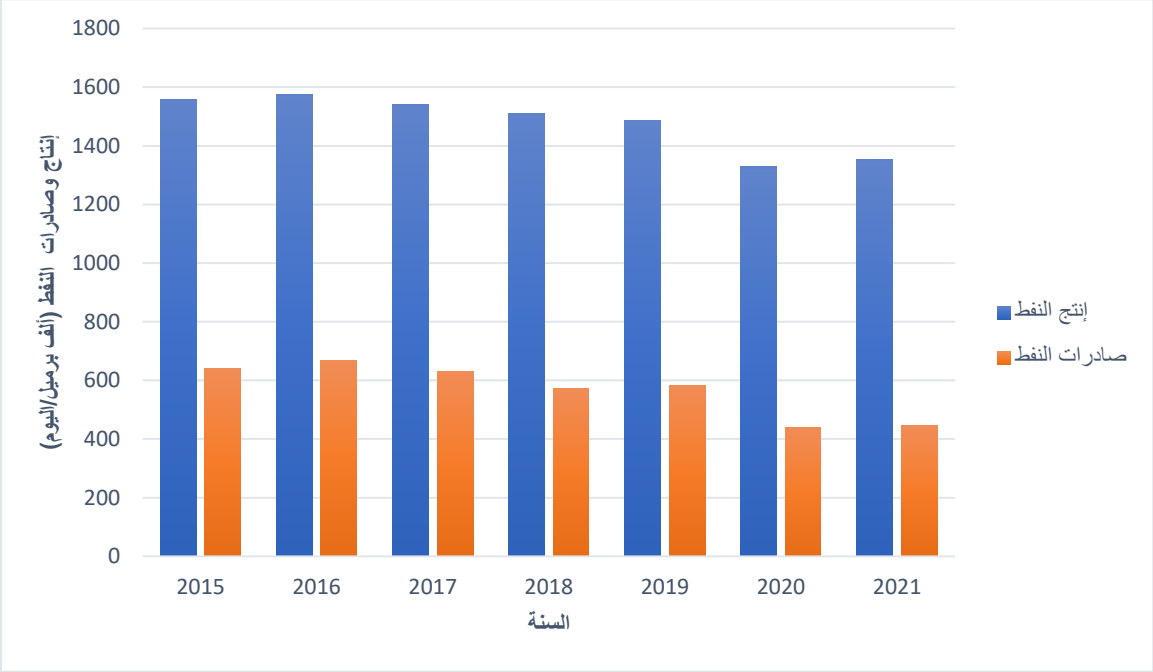

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على
https: //www.statista.com/statistics/265192/oil-production-in-algeria-in-barrels-per-day/

من الشكل نلاحظ أن الجزائر تنتج كميات هائلة من النفط يوميا، حيث كانت أكبر كمية منتجة سنة 2016 والمقدرة ب 1.57 مليون برميل في اليوم، صدرت منها 668.7 ألف برميل/اليوم، ثم انخفض الإنتاج تدريجيا إلى أن وصل 1.33 مليون برميل/اليوم سنة 2020، صدرت منه 438.7 ألف برميل/اليوم وتعتبر أدنى كمية خلال الفترة المدروسة

ثالثا: التنويع الاقتصادي في الجزائر

سعت الجزائر إلى تنويع اقتصادها من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها، ولازالت تسعى، للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو، والتخلص من التبعية لقطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات، والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي

1) البرامج التنموية في الجزائر:

مع بداية القرن 21، وتعافي أسعار النفط في الأسواق الدولية انتهجت الجزائر برامج تنموية موزعة على فترات زمنية، وقد سخرت لها مبالغ ضخمة، حيث عرفت الجزائر خمسة برامج تنموية أساسية خلال الفترة (2001-2019) تتمثل في:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)[1]**

خصص لهذا البرنامج 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي، وجه خاصة للقطاعات الرئيسية المتمثلة في:

- أشغال كبرى وهياكل قاعدية؛

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد05، 2020، ص40.

- تنمية محلية وبشرية؛
- دعم الإصلاحات؛
- دعم قطاع الزراعة والصيد البحري.

وتمثلت أهداف هذا البرنامج في:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- تقوية الأنشطة الاقتصادية التي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب العمل؛
- توفير الاحتياجات الضرورية للسكان من حيث تنمية الموارد البشرية؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بتحفيز وتقوية النشاطات الاقتصادية.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)[1]**

رصد له مبلغ 155 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ ضخم كان من الممكن أن يساهم في توفير الإطار الأفضل للمعيشة، فضلا عن توفيره للأرضية المحفزة للاستثمار الأجنبي والخاص المحلي

من أهم الأهداف التي سعى إلى تحقيقها هي:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- دعم التنمية الاقتصادية؛
- تطوير البنى التحتية؛
- تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.

- **البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014)[2]**

هذا البرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، رصد له مبلغ 286 مليار دولار أمريكي، تم تقسيم جل قيمته على:

- القطاعات الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- القطاعات غير الإنتاجية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية .

هدف هذا البرنامج إلى عدة أهداف نذكر منها[3]:

- دعم التنمية البشرية؛
- محاربة البطالة؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن؛
- تحسين التعليم في مختلف الأطوار، وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين إمدادات المياه الصالحة للشرب، والكهرباء والغاز الطبيعي، ودفع قطاع الأشغال العمومية؛
- تحسين الأمن الغذائي للبلاد؛
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية، وتحسين المستوى الصحي[4]؛

[1] رابح قميحة، برامج التنمية في الجزائر وإشكالية الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، دراسات استراتيجية، المجلد10، العدد19، 2014، ص70-71.
[2] وليد لطرش، محمد بوخاري، أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد02، العدد03، 2019، ص 116.
[3] عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد06، العدد01، 2015، ص 96-97.
[4] جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد–تلمسان-، الجزائر، 2018/2017، ص 145.

- انجاز مشاريع كبرى خاصة بالنسبة للطرق والسكك الحديدية[1].

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)**[2]

يعتبر برنامج تكميلي للبرامج السابقة، دخل حيز التنفيذ سنة 2015 وتم فتح حساب 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجل بعنوان (برنامج توطيد النمو 2015-2019)

من بين أهداف هذا البرنامج:

- تحقيق معدل نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- الأولوية للاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية؛
- مواصلة محاربة البطالة وتشجيع الاستثمار؛
- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان؛
- إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر والعمالة المؤهلة؛

- **النموذج الجديد للنمو (2016-2030)**[3]

صودق على هذا البرنامج سنة 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية، تم وضعه ضمن 3 مراحل هي:

- مرحلة الإقلاع 2016-2019: تهدف الجزائر إلى
  - تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير؛
  - تقليص عجز الميزانية ؛
  - تعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.
- مرحلة الانتقال 2020-2025: هدفها تدارك الاقتصاد المحلي
- مرحلة الاستقرار 2026-2030: تهدف الى تحقيق معدل نمو سنوي يصل الى 6.5%خارج قطاع المحروقات

ومن الأهداف العامة لهذا البرنامج:

- عصرنة القطاع الفلاحي؛
- تنويع الصادرات؛
- الانتقال الطاقوي.

[1] عاشور مزريق، مناد العالية، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد22، 2020، ص 211.

[2] المرجع نفسه، ص 212.

[3] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص55-56

2) **تنوع صادرات الجزائر**

الجدول رقم6: تطور حجم صادرات الجزائر للفترة (2015-2021)، الوحدة (مليون USD)

السنة	صادرات خارج المحروقات (الوحدة: مليون USD)	إجمالي الصادرات	المواد الغذائية	طاقة وزيوت التشحيم	مواد اولية	منتجات نصف مصنعة	معدات زراعية	معدات صناعية	سلع استهلاكية
2015	1485	34566	238	33081	107	1111	0	18	11
2016	1391	29310	326	27918	84	909	0	53	18
2017	1367	34569	350	33202	73	845	0	78	20
2018	2218	41113	373	38897	93	1626	0	90	33
2019	2068	35312	408	33244	96	1445	0	83	36
2020	1909	21925	437	20016	71	1287	0	77	37
2021	4500	38557	576	34058	182	3490	1	171	79

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر، التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي

نلاحظ من الجدول أن الصادرات النفطية تسيطر على الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة بحوالي 95% في الفترة (2011-2019) حيث قدرت قيمتها، لتشهد تراجعا طفيفا سنة 2020 حيث كانت مساهمتها حوالي 90%. سجلت أعلى قيمة لها سنة 2018 ب 38897 مليون دولار، حيث كانت أسعار النفط مرتفعة (71.34 دولار للبرميل)، ثم سجلت انخفاض تدريجي لتصل إلى 20016 مليون دولار سنة 2020، والذي ترافق مع انخفاض أسعار النفط (41.96 دولار للبرميل) بسبب تفشي جائحة (كوفيد-19).

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فهي تساهم بنسبة ضئيلة جدا في صادرات البلد، حيث حققت أعلى قيمة لها سنة 2021 بقيمة 4500 مليون دولار، وكانت أدنى قيمة سنة 2017 ب 1367 مليون دولار، وذلك رغم جهود الدولة المبذولة في ترقية الصادرات خارج المحروقات ضمن إستراتيجية الدولة في دعم التنويع الاقتصادي (النموذج الجديد للنمو 2016-2030).

وبالنسبة إلى صادرات القطاعات الأخرى، قيمها ضئيلة جدا مقارنة بصادرات قطاع المحروقات، خاصة صادرات قطاع الزراعة التي تعتبر قيمها معدومة.

أما بالنسبة لقيم الصادرات خارج المحروقات لا تزال متواضعة

التنويع في صادرات الجزائر

من أهم استراتيجيات التنوع الاقتصادي التنويع في الصادرات

- **التنويع في الصادرات من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان**

الشكل رقم9: معامل هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات خلال الفترة (2017-2021)

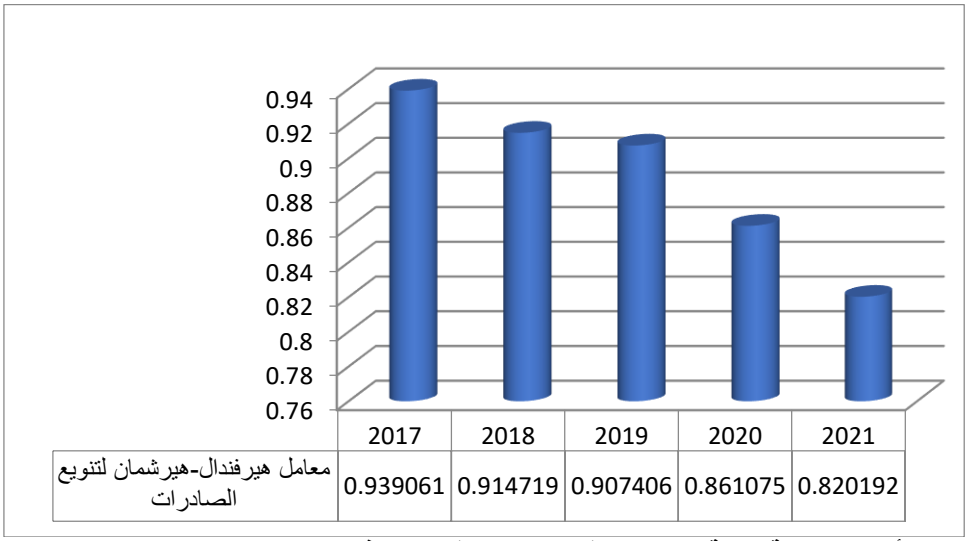

	2017	2018	2019	2020	2021
معامل هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات	0.939061	0.914719	0.907406	0.861075	0.820192

المصدر: سليمة غدير أحمد، عائشة سلمة كيحلي، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة (2017-2021)، مجلة الباحث، المجلد22، العدد1، 2022، ص 176.

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع قيم معامل هيرفندال-هيرشمان تقترب من الواحد، وهذا يدل على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري، ومنه نستنتج هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات، وذلك رغم سعي الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وتنويع اقتصادها

3) إمكانات الجزائر المحفزة للتنويع الاقتصادي

للجزائر مقومات تحفز على التنويع الاقتصادي أهمها:

الشكل رقم10: مقومات الجزائر المحفزة للتنويع الاقتصادي

القطاع السياحي

- المقومات الجغرافية والطبيعية: تتميز الجزائر بموقع جغرافي ممتاز، تعتبر أكبر بلد أفريقي بمساحة 2381741 كلم^2، وشريط ساحلي يقوق 1200كلم يتميز بشواطئ رائعة، وتنقسم إلى ثلاثة أقاليم رئيسية (إقليم الساحل، إقليم التل، إقليم الصحراء)
- المقومات التاريخية والثقافية: تعتبر الجزائر مقصدا سياحيا بامتياز (اللآثار الرومانية والبيزنطية، اللآثار الإسلامية كالزوايا والمساجد القديمة...)

القطاع الزراعي

- الموارد مائية: الموارد مطرية (بحيث 93% من مساحة الجزائر تتساقط عليها الأمطار بنسبة 8% من اجمالي الامطار المتساقطة على الجزائر، و7% من مساحة الجزائر تتساقط عليها 92% من اجمالي الامطار المتساقطة)، الموارد سطحية (تتمثل في مياه السدود والأنهاروالمحاجر المائية، يصل حجم هذه الموارد إلى 13.5 مليار م^3/السنة)، الموارد جوفية (تقدر بحوالي 7 مليار م^3/السنة).
- الأراضي الزراعية: تقدر الأراضي الزراعية في الجزائر بحوالي 42.46 مليون هكتار.
- الموارد البشرية: بلغ متوسط اليد العاملة في هذا القطاع حوالي 3.15 مليون عامل سنة 2009.

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على (ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد19، 2018، ص 24-25-26).

على الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية من خلال البرامج التنموية لتحقيق الاستقرار والتنمية، إلا أن النتائج لم تكن في مستوى المبالغ المالية التي أنفقت وكانت بعيدة جدا عن التوقعات المنتظرة، بسبب[1]:

- ارتباط هذه البرامج بأسلوب التبذير وسوء التسيير للموارد العمومية، انعكس في ضعف وتيرة إنجاز المشاريع المبرمجة (تجاوزت الزمن المحدد لها)، ورصد مبالغ إضافية لمشاريع من المفروض انه تم إنجازها لكنها لم تنفذ في المخططات السابقة.
- أغلب ما تم إنجازه من مشاريع يتعلق بالبنية التحتية لتحسين ظروف معيشة السكان ولا تعبر بالضرورة عن تحقيق التنمية، حيث تم إنجازها بفضل الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول سنة 2008 إلى 150 دولار للبرميل
- مست قطاعات غير إنتاجية (45% من البرامجلتحسين ظروف معيشة السكان، و8% فقط لقطاعات حيوية كالصناعة والزراعة...)
- اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، حيث لا يمكن بناء اقتصاد على مورد واحد وإلا سيكون عرضة للصدمات، وهذا يعيق عمل برامج التنمية على تحقيق الأهداف المرجوة[2].

[1] نفيسة زريق، رهان التنمية في الجزائر نحو تبني نموذج تنموي جديد، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد01، 2021، ص 1787-1788.

[2] Zahra Bouabdelli ,KarimaBekkouche, The Role of Development Plans in The Promotion of The Algerian Economy from 1967-2014, Revue Nouvelle Economie, V01, N18, 2018, P68.

المطلب الثاني: الاقتصاد النرويجي

النرويج دولة تقع شمال أوروبا وتحتل الجزء الغربي من شبه الجزيرة الاسكندنافية تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية، والرفاهية العالية، ومستوى معيشي جيد راجع لحد كبير الى احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز، وكذلك تنوع وازدهار اقتصادها.

النرويج عضو مؤسس في الأمم المتحدة، وحلف الشمال الأطلسي (NATO) 1949، ومجلس أوروبا، وعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وعضو مراقب في منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)[1]يستفيد الاقتصاد النرويجي المتنوع من مستويات عالية من المرونة والقوة المؤسسية

اولا: عوامل القوة وعوامل الضعف للاقتصاد النرويجي

- **عوامل قوة الاقتصاد النرويجي**

تتمثل نقاط قوة الاقتصاد النرويجي في[2]

- الاحتياطات الضخمة من النفط والغاز الطبيعي، كما يمثل قطاع الطاقة 17%من الناتج المحلي الإجمالي، و19% من الاستثمارات، و52%من الصادرات
- مستوى معيشة جيد
- الاستقرار السياسي
- نظام مصرفي جيد
- الرسملة، أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم (حوالي 365%من الناتج المحلي الإجمالي في البر الرئيسي في عام 2021، ويمتلك الصندوق ما يقرب من 1.5%من جميع الأسهم في العالم)
- كعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تتمتع النرويج بوصول تفضيلي إلى سوق الاتحاد الأوروبي
- دولة عضو في الناتو

- **نقاط ضعف الاقتصاد النرويجي**

تتمثل نقاط ضعف الاقتصاد النرويجي في[3]

- عجز الميزانية الهيكلية، عند استبعاد عائدات النفط والغاز
- ارتفاع ديون الأسر المعيشية الخاصة (108%من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2021)
- تكاليف العمالة كبيرة، ونقص العمالة الماهرة
- التعرض لمخاطر المناخ (مثل الجفاف الشديد في عام 2022، مما يعرض العمليات في محطات الطاقة الكهرومائية للخطر، لا سيما في الجنوب)

[1]Gas Exporting Countries Forum, https://www.gecf.org , Reviewed on 30/05/2023.
[2]Coface for Trade, https://www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks/Norway , Reviewed on 20/05/2023
[3]Coface for Trade, https://www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks/Norway , Reviewed on 20/05/2023

الشكل رقم 11: الناتج المحلي الإجمالي في النرويج.الوحدة: بليون USD

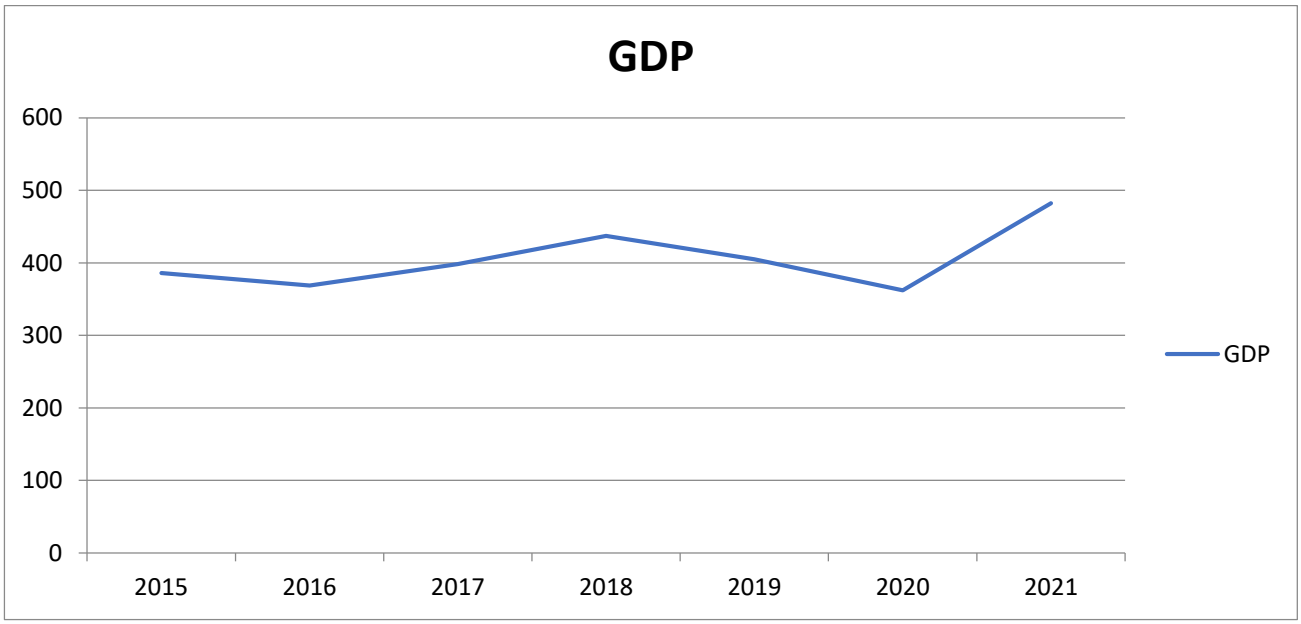

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على https: //www.worldbank.org و https: //www.statista.com

الشكل رقم12: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للنرويج خلال الفترة (2015-2021)

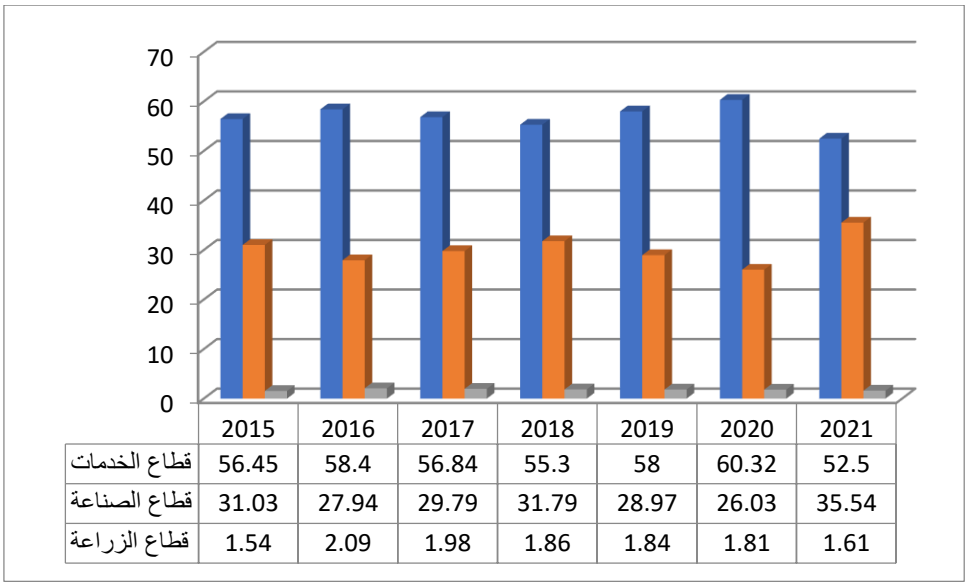

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
قطاع الخدمات	56.45	58.4	56.84	55.3	58	60.32	52.5
قطاع الصناعة	31.03	27.94	29.79	31.79	28.97	26.03	35.54
قطاع الزراعة	1.54	2.09	1.98	1.86	1.84	1.81	1.61

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على https: //www.worldbank.org وhttps: //www.statista.com

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن قطاع الخدمات يحظى بأعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

ثانيا: مكانة المحروقات في الاقتصاد النرويجي

تعد النرويج لاعب مهما في سوق النفط العالمي، حيث يغطي الإنتاج حوالي 2% من الطلب العالمي أما الغاز الطبيعي، يغطي الإنتاج النرويجي ما يقرب 3% من الطلب العالمي، و25% من حاجة دول الاتحاد الأوروبي،

وتعد ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وقطر، كما تجاوزت صادرات النفط والغاز نصف القيمة الإجمالية للصادرات النرويجية من السلع، وهذا ما يجعل النفط والغاز أهم صادرات الاقتصاد النرويجي[1]

لعب هذا القطاع دورا هاما في تنمية الاقتصاد النرويجي وساهم بشكل كبير في قوة اقتصادها وثروتها.

1) إمكانيات النرويج النفطية:

تعتبر النرويج من أكبر الدول المصدرة للبترول والغاز في العالم، واحتياطاتها منهم كبيرة، حيث تصنف كثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، وخامس أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي، صناعة المحروقات في النرويج لديها الخبرة المطلوبة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد بطريقة آمنة.

الشكل رقم6: احتياطات النرويج من النفط والغاز (سنة 2022)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:
https: //www.eia.gov/international/analysis/country/nor

[1]Energy Information Administration, https://www.eia.gov/ , Reviewed on 30/05/2023.

الشكل رقم 7: إنتاج النفط في النرويج وصادراته في الفترة (2015-2021)، بوحدة (ألف برميل/اليوم)

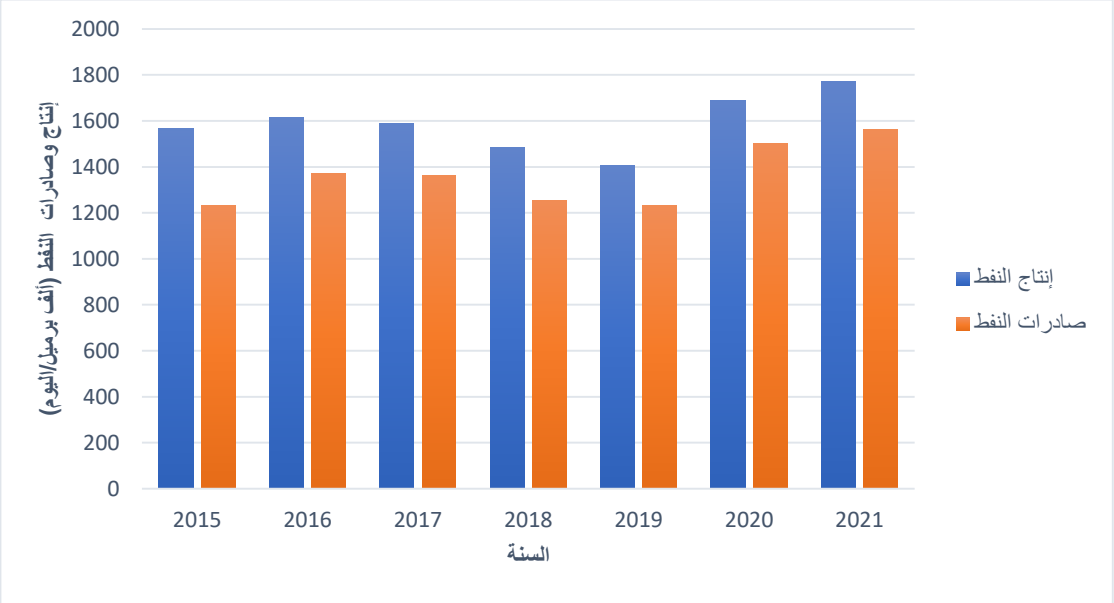

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: https://www.ceicdata.com/en/indicator/norway/crude-oil-production

من الشكل نلاحظ أن النرويج تنتج وتصدر كميات هائلة من النفط، حيث تصدر أكثر من 60% من إجمالي إنتاجها. أنتجت أكبر كمية سنة 2021 والتي قدرت ب 1.7 مليون برميل/اليوم، وقامت بتصدير 1.5 مليون برميل/اليوم من إجمالها.

2) استراتيجيات النرويج للحفاظ على الثروة النفطية:

عندما بدأت النرويج في إنتاج النفط في أوائل السبعينات، كانت الحكومة تدرك المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي، وفي مرحلة مبكرة عملت على إيجاد إجراءات تسمح بإدارة مستدامة وطويلة الاجل للأصول والعائدات النفطية، وخلق ثروة تدوم لفترة أطول من فترة إنتاج النفط[1].

تمثلت أهم الاستراتيجيات في[2]

- تبنت النرويج سياسات متعددة في مجالات مختلفة
- يجب أن تضمن الأنظمة الضريبية والتنظيمية أن عائدات النفط قد تم استغلالها بطريقة مربحة وآمنة، وأن الدولة هي التي تحصل على الجزء الأكبر من عائدات النفط
- التصنيع المبكر والاكتشاف المتأخر للنفط
- إنشاء مؤسسات جديدة لضمان الاستخدام المستدام لثروة الموارد
- سياسات إدارة وإنفاق الثروة النفطية، مع اعتماد الوصايا النفطية العشر
- أنشأت النرويج عام 1990 صندوق الثروة السيادية أو ما يسمىصندوق التقاعد الحكومي العالمي(GPFG): هدفه[3]

[1]Centre for Public Impact, https://www.centreforpublicimpact.org/case-study/government-pension-fund-global-gpfg-norway , Reviewed on 20/05/2023.

[2] Ahmed Hussein Albadri, How Can Iraq Avoid an Oil Curse Experiences from Norway and Bostwana, Iraq Economists Network, 2021, p 5-6.

[3]WWW.Arabicpost.shorthandstories.com , Reviewed on 06/05/2023.

- يسمح للحكومة بإدارة الأصول (الاحتياطات) والعائدات النفطية، وبالتالي يساعد الصندوق الحكومة على حماية الاقتصاد النرويجي، والحفاظ على قيمة الأصول النفطية وخلق ثروة للأجيال القادمة
- توجيه المدخرات لتمويل نفقات التقاعد للمواطنين

كان الجيولوجي العراقي فاروق القاسم السبب وراء إنشاء سياسة جديدة، وتنظيم مؤسسي وإطار تنظيمي كامل، وأنظمة مالية في إدارة الموارد النفطية، كما استخدم جميع التقنيات الجديدة المتاحة ذلك الوقت لتعزيز إنتاج النفط، ونصح الحكومة بإعادة استثمار إيرادات النفط للأجيال المستقبلية النرويجية[1]

الجدول رقم7: أكبر 5 صناديق ثروة سيادية في العالم

الرتبة	اسم الصندوق	البلد	سنة التأسيس	الأصولالخاضعة للإدارة
1	صندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي (GPFG)	النرويج	1990	1.37 تريليون USD
2	مؤسسة الاستثمار الصينية (CIC)	الصين	2007	1.35 تريليون USD
3	شركة الاستثمار SAFE	الصين	1997	1 تريليون USD
4	جهاز ابوظبي للاستثمار (ADIA)	الامارات العربية المتحدة	1976	853 بليون USD
5	هيئة الاستثمار الكويتية (KIA)	الكويت	1953	750 بليون USD

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: https: //www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund, Reviewed on 06/05/2023.

[1] Sonia Benghida, Norwegian Oil Management Structure: Farouk AL-Kasim Innovative Solutions, International Journal of Civil Engineering and Technology, V08, N04, 2017, P541.

الشكل رقم 8: "وصايا النفط العشر"

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: KatarzynaDospial-Borysiak, Model of state Management of Petroleum Sector –Case of Norway, InterdisciplinaryPolitical and Cultural Journal, V20, N01, 2017, P 101.

المطلب الثالث: مقارنة بين الاقتصاد الجزائري والنرويجي

قصد الاستفادة من التجارب الدولية قمنا في هذا المطلب بإجراء مقارنة بين الاقتصاد الجزائري والنرويجي تم تلخيصها في النقاط التالية:

- **التنويع في الصادرات من خلال مؤشر التعقيد الاقتصادي**

الشكل رقم9: مؤشر التعقيد الاقتصادي لكل من النرويج والجزائر في الفترة (2015-2020)

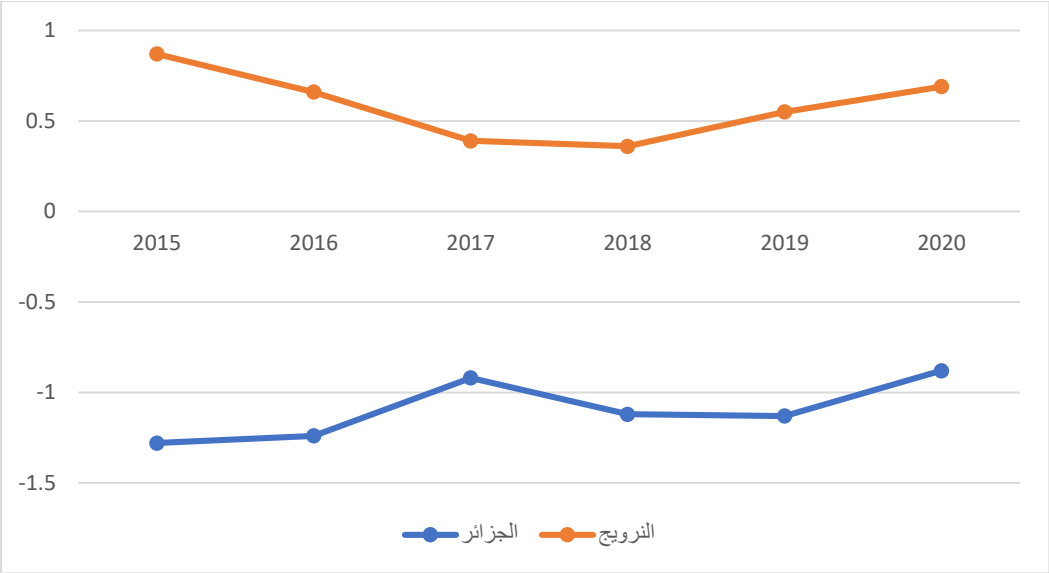

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على https: //atlas.cid.harvard.edu/rankings

من الشكل نلاحظ أن درجة التعقيد الاقتصادي في الجزائر ضعيفة جدا (سالبة)، وهذا دليل على عدم تنوع اقتصادها، وعدم تنوع سلة صادراتها، حيث احتلت الجزائر المرتبة 103 من أكثرالاقتصادات تعقيدا وفق مؤشر التعقيد الاقتصادي[1]

في المقابل نلاحظ أن درجة التعقيد الاقتصادي في النرويج مرتفعة، وهذا يبين مدى تنوع اقتصادها، وتنوع سلة صادراتها، حيث احتلت النرويج المرتبة 38 من أكثرالاقتصادات تعقيدا في العالم وفق مؤشر التعقيد الاقتصادي[2]

[1]The Observatory of Economic Complexity, https://oec.world/en/profile/country/dza , Reviewed on 30/05/2023
[2]The Observatory of Economic Complexity, https://oec.world/en/profile/country/nor , Reviewed on 30/05/2023

الجدول رقم 8: الصادرات في الجزائر وفي النرويج سنة 2020

الصادرات في الجزائر	الصادرات في النرويج
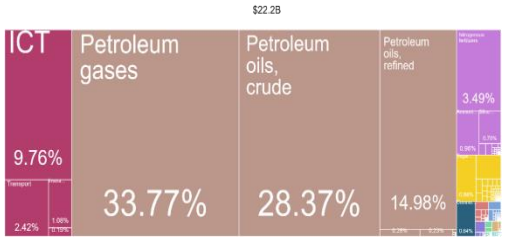	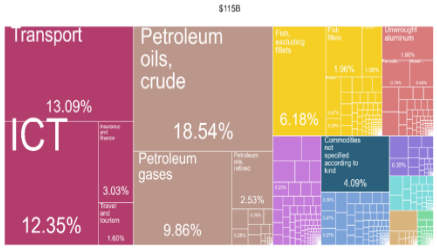

المصدر: https: //atlas.cid.harvard.edu

من الجدول السابق نلاحظ فرق شاسع بين صادرات النرويج وصادرات الجزائر، حيث أن صادرات النرويج كثيرة ومتنوعة، نذكر منها:

- النفط 18.54% من إجمالي الصادرات
- الغاز 9.86% من إجمالي الصادرات
- النقل 13.09% من إجمالي الصادرات
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 12.35% من إجمالي الصادرات
- الأسماك، باستثناء الشرائح 6.18% من إجمالي الصادرات
- سلع غير محددة حسب النوع 4.09% من إجمالي الصادرات...إلخ

لذلك فإن الاقتصاد النرويجي متنوع لا يركز على قطاع واحد فقط، ولا يعتمد على صادرات المحروقات فقطأما بالنسبة لصادرات الجزائر النسبة الكبيرة منها تتمثل في قطاع المحروقات بـ:

- النفط 28.37% من إجمالي الصادرات
- الغاز 33.77% من إجمالي الصادرات
- زيت بترول مكرر 14.98% من إجمالي الصادرات
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 9.76% من إجمالي الصادرات
- ونسب ضئيلة جدا من صادرات القطاعات الأخرى مقارنة بصادرات قطاع المحروقات

ثالثا: حلول من أجل تقوية سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

من أجل التخلص من التبعية الريعية ودعم التنويع الاقتصادي يجب[1]:

- تعزيز نظام حوكمة الموارد الطبيعية على جميع المستويات
- تعزيز القدرات المؤسسية (البشرية، المالية، التقنية)
- تنفيذ سياسات وقوانين فعالة
- تعزيز ملكية أصحاب المصلحة والمشاركة المحلية في إدارة الموارد الطبيعية وتنميتها
- سعي الحكومة الجزائرية إلى تحقيق تنسيق أفضل بين الجهات الفاعلة في استخدام الإيرادات من الموارد وبين مختلف الوزارات القطاعية وغيرها من المؤسسات
- تطبيق عنصر المشاركة والمساءلة الخاص بالحوكمة من اجل مشاركة الأفراد في صياغة السياسات الاقتصادية
- الاهتمام بالتجارة الخارجية والاستثمار
- تحسين جودة المؤسسات وذلك بتطبيق سياسة الحكم الراشد

[1] بلقربوز مصطفى، بوشقيفة حميد، الموارد الطبيعية واقتصاديات الدول النامية –دراسة حالة الجزائر، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد02، العدد01، 2019، ص 14-15.

- منع استيراد المنتجات النهائية الممكن إنتاجها محليا عن طريق سياسة رفع الرسوم الجمركية على الموارد المستوردة

خلاصة المبحث الأول

على الرغم من تعدد الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية بعيدا عن قطاع المحروقات، إلا أن الاقتصاد الجزائري لايزال يحافظ على نفس خصائص الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير الهيدروكربونات، ويمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري من بين أقل الاقتصادات تنوعا، لذا يجب أن تركز الجزائر على تنويع الإنتاج وتنمية الصادرات خارج المحروقات (الصادرات الهيدروكربونية)، بالاعتماد على النرويج التي تعتبر نموذجا ناجحا في النهوض بالاقتصاد عن طريق استراتيجيات تنويع

المبحث الثاني: المرض الهولندي بين الجزائر والنرويج

قد يصيب الاقتصاد العديد من الأمراض والأزمات والمقصود بالمرض هنا هو حدوث اختلال في تفاعلات الاقتصاد سببها تراجع القطاعات الرئيسية في مقابل زيادة إيرادات الثروات الطبيعيةويعتبر المرض الهولندي أحد تلك الأمراضالتي تصيب بشكل كبير الدول الريعية التي تعتمد على الموارد الطبيعيةوبما أن اقتصاد الجزائر ريعي مما لا يقبل الشك انه مصاب بأعراض هذه العلة، ومن خلال هذه المطالب سنقوم بتشخيص ومحاولة معرفة مدى تعرض الاقتصاد الجزائري بهذا المرض، مقارنة بالتجربة النرويجية

المطلب الأول: تشخيص المرض الهولندي في الجزائر.
المطلب الثاني: التجربة النرويجية.
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجربة النرويجية وسبل تطبيقها في الجزائر.

المطلب الأول: تشخيص المرض الهولندي في الجزائر

تعتبر العلة الهولندية من بين أحد المسائل التي تثار حول الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر واحدة من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط فالارتباط شبه الكلي للبلد بصادرات المحروقات وتأخر القطاع الصناعي من أهم العناصر المغذية لمثل هذه المسائل

أولا: عوامل الإصابة بالمرض الهولندي[1]

هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلىإصابة الاقتصاد بالمرض الهولندي والتي نذكر منها:

- فشل السياسات الاقتصادية للحكومة المتعلقة باستثمار العوائد الريعية في تنويع مصادر الدخل لاقتصاد الوطني.
- حالة الارتباط الوثيق أو التزاوج بين السلطة والثروة والفساد الإداري في اغلب الدول الريعية.
- ضعف المبادرة للقطاع الخاص والاتكال على الدولة.
- ظاهرة الدولة الريعية والتي تعني سيطرة الدولة على عملية استخراج وتوزيع الموارد وعملية استثمار عوائدها.

ثانيا: مظاهر المرض الهولندي

إن وضعية الجزائر لها بعض التشابه مع خصائص الظاهرة الهولندية، وتتمثل هذه المظاهر فيما يلي: [2]

- تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97 %من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة. مع تراجع الصادرات من المنتجات الأخرى
- إنتاجية ضعيفة مقارنة بمستويات الإنتاجية في البلدان الناشئة
- عجز القطاعات الأخرى خارج المحروقات عن التطور

ثالثا: بوادر العلة الهولندية في الجزائر

هناك ثلاث أعراضأساسية للمرض الهولندي يمكن تتبعها، و هذه الأعراض تظهر من خلال العلاقة من استغلال الموارد الطبيعية (النفط والغاز) في حالة الجزائر والضعف الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الرئيسية خاصة القطاع الصناعي حيث تتلخص هذه الأعراض في: [3]

1) ارتفاع مؤشر سعر الصرف الحقيقي

إن وجود العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري يعني وباختصار ارتفاع سعر الصرف وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية الناشئ عن ارتفاع حاد في الدخل الناتج عن صادرات المورد الطبيعي

---

[1] عامر محمد،غزازي عماد، أثر المرض الهولندي في النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجيةArdl ، مجلة آفاق علمية،رقم2،العدد23،2022/04/14،ص878

[2] عمار دمهش، نذير عبد الرزاق (كشف المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة2000_2015مذكرة ماستر،جامعة بوضياف بالمسيلة،2017/2018ص 66

[3] https://www.elbilad.net/national/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%B5-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%8A-93540

الشكل رقم17 : مؤشر التعقيد الاقتصادي لكل من النرويج والجزائر في الفترة (2015-2020)

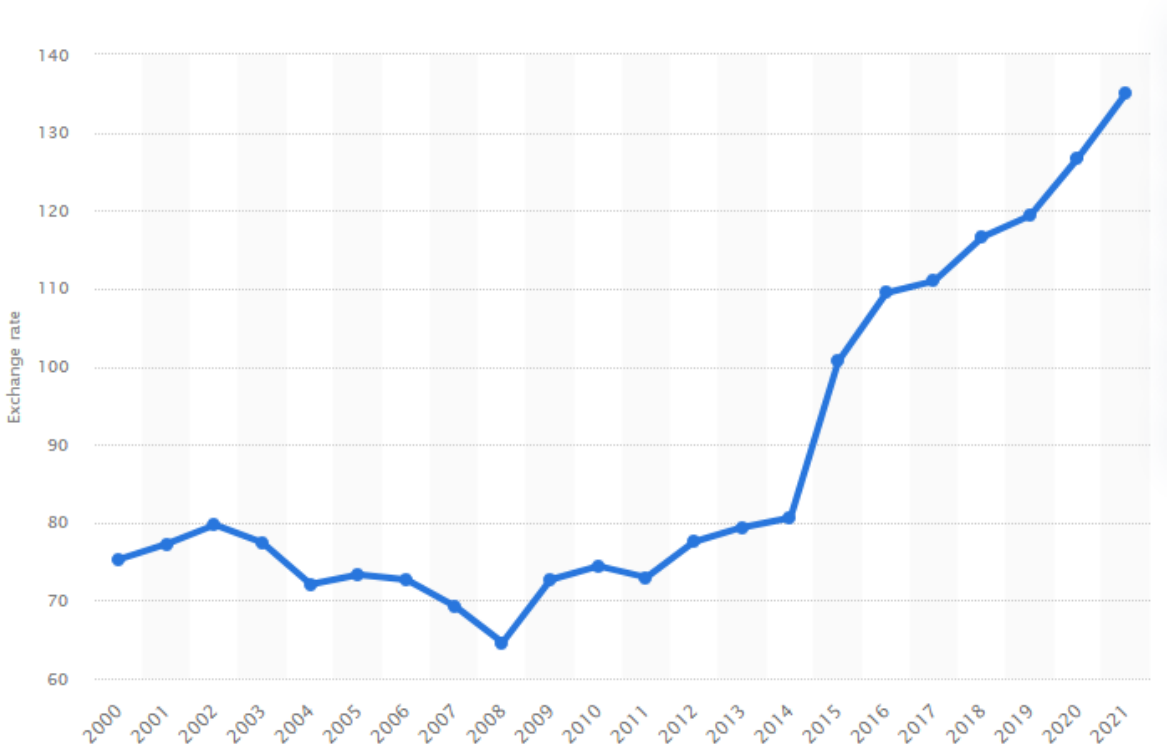

Annual official exchange rate of Algerian dinar to U.S. dollar from 2000 to 2021https: //www.statista.com/statistics/1238621/annual-official-exchange-rate-of-algerian-dinar-to-us-dollar/ reviewed on20/08/2023

يمثل المنحنى الموضح أعلاه سعر الصرف الرسمي السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من سنة 2000الى 2021، حيث نلاحظ أن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي مستمر في الارتفاع من سنة لأخرى إلى غاية سنة 2021 حيث سجل قفزة نوعية في سنة 2014 والذي كان80 دج/الدولار أين وصل سعر الصرف الدينار إلى 136دج/الدولار وهذا راجع إلى تقليص فاتورة الصادرات من المحروقات وضعف ومحدودية القاعدة التصديرية المتنوعة ، كذلك لجوء الدولة إلى تخفيض قيمة الدينار وهذا ما يوضح اثر الاعتماد على مورد واحد من خلال الأثر السلبي والمتمثل في الارتفاع المستمر لسعر الصرف.

2) مؤشر القطاع الأولي الوحيد:

انطلاقا من مظاهر العلة الهولندية المتعلقة الاعتماد على مورد أولي واحد وضعف القطاعات الرئيسية ونظرا لأن النفط يلعب دورا هاما في الجزائر، فهو مورد رئيسي للخزينة، والعنصر الذي لا غنى عنه في حل مجمل المعوقات وتناقضات الاقتصاد الجزائري يؤكد إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي.

3) مؤشر ضعف القطاعات الرئيسية:

الشكل رقم18 : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-2021)

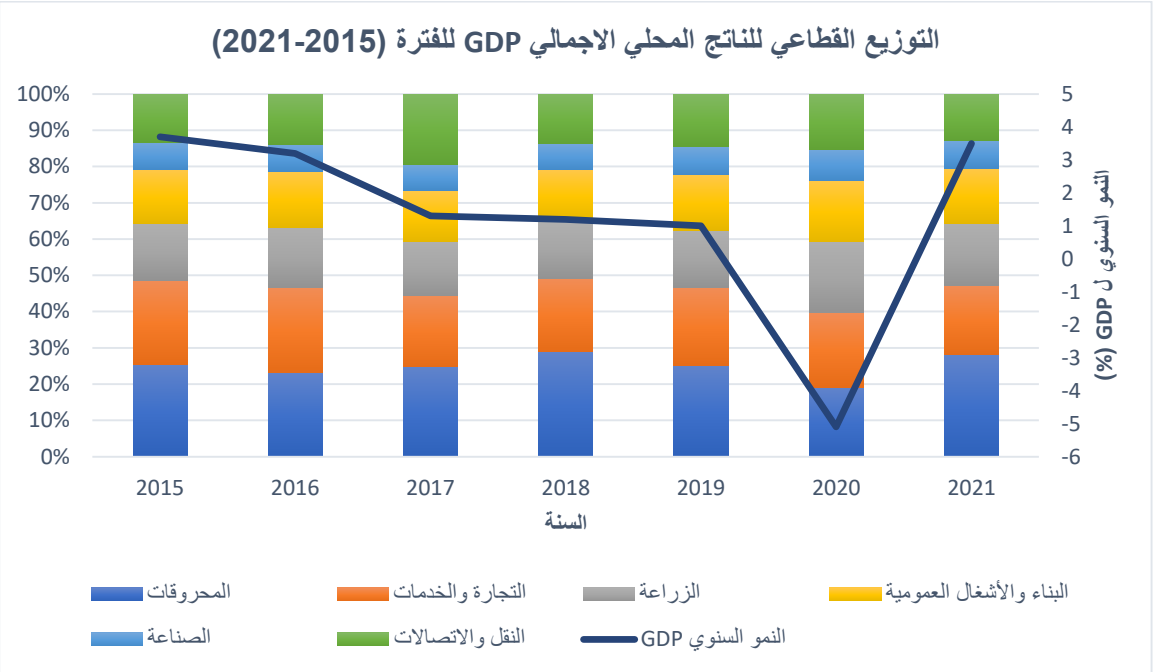

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

https: //tbn.care.dz/en/tbn/sectoral-distribution-of-gross-domestic-production-gdp-sr140

و https: //data.worldbank.org

بقيادة قطاع النفط والغاز، توسع الاقتصاد بنسبة 3.9 على أساس سنوي خلالا لأشهر التسعة الأولى من عام 2021، بعد انكماشه بنسبة 5.5 في 2020. وكان انتعاش إنتاج المحروقات مدفوعا بتصاعد الطلب الأوروبي على الغاز وتخفيف حصص الإنتاج في منظمة أوبك. وساهم انخفاض هطول الأمطار في ركود الإنتاج الزراعي ونم والخدمات الزراعية، لكن النشاط الصناعي والتشييد ساند النمو. ففي 2021 كان إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربونيلايز الأقل بنسبة 3 من مستواه. وعلى جانب الإنفاق، عادا لاستهلاك الخاص والاستثمار لمستوياتهما، في حين يطمح الاقتصاد الجزائري إلىالحد من اعتماده على صادرات المحروقات، والحد على نحو مستدام من اختلالات الاقتصاد الكلي، وتنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل بالقطاع الخاص[1]

المطلب الثاني: التجربة النرويجية

اولا: لمحة عن التجربة النرويجية

لقد فازت النرويج بنعمة النفط وتجنبت لعنتها من خلال الاستفادة من الاستخدام الأفضل للنفط في بناء اقتصاد قوي لا يتأثر بأي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط من خلال الاستفادة من الثروة النفطية في إنشاء البنية التحتية

[1]https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2022

لتنويع اقتصادها. بعد إثبات وجود النفط بكميات كبيرة منذ عام 1970 ، تحولت البلاد إلى سياسة التصعيد المتعمد في عمليات الاستكشاف من أجل بلد يقبل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا صناعة النفط[1]، وقد مرت بعدة أحداث أهمها:

1962: ظهرت فكرة "صندوق النقد النرويجي" لأول مرة
1969: اكتشاف أول حقل نفطي نرويجي واستخراج أول قطرة نفط في عام 1970
1983: اقتراح إنشاء صندوق يمكن للحكومة فيه تخزين أرباح النفط وإنفاق العائد الحقيقي فقط
1990: البرلمان يقر قانونا لإنشاء صندوق البترول الحكومة ، لدعم الإدارة طويلة الأجل لعائدات البترول
1998: تأسيس" Norges Bank Investment Management" لإدارة الصندوق نيابة عن وزارة المالية
2001: وزارة المالية تطبق قانونا ضريبيا يحد من التدفقات النقدية لتمويل الإنفاق الحكومي
2004: وضع المبادئ التوجيهية الأخلاقية للصندوق[2]

ثانيا: ميزات النرويج قبل عهد النفط

ليس هناك أي شك بأن ظروف النرويج قبل اكتشاف النفط كانت أكثر ملائمة للنجاح إذا ما قورنت بغيرها من الدول التي سبقتها في دخول صناعة النفط. ومن باب التذكير بهذه الظروف المشجعة نذكر ما يلي: [3]

من الناحية الاجتماعية: يتمتع بمجتمع منظم ومستقر على مستوى عالي للمعيشة وحيث تتوفر العناية الاجتماعية لكل المواطنين بدون استثناء. بفضل هذا الأمان النفسي للمواطنين، وبحكم جمال الطبيعة النرويجية، كان (ومازال) النرويجيون يميلون في أسلوب حياتهم اليومية إلى تفضيل القيم المعنوية والروحية على القيم المادية.

من الناحية السياسية: كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال.كذلك كانت النرويج وما زالت تعتبر بداً مسالماً يدافع ع حقوق الإنسان ويؤمن بالتعاون الدولي مما جعلها في موقع الاحترام والثقة لدى بقية البلدان والشعوب.

من الناحية الثقافية: فلقد كان البلد ومازال يتمتع بمستوى عالي للثقافة العامة مع تقنية نامية ومتطورة ومستوى مرموق في الثقافة الجامعية والبحوث.

من الناحية الاقتصادية: كانت النرويج تتمتع باقتصاد متكامل ومنتعش يتميز بأساس صناعي مرموق، بحكم توفر الشلالات الطبيعية تميز البلد بمصادر مستدامة للطاقة أدت إلى انخفاض استيرادا ته النفطية مقارنة بقية دول أوروبا التي كانت تعتمد كلياً على استيراد النفط. وكما هو معروف فان للنرويج تقاليد طويلة ومتطورة في كل من الملاحة صيد الأسماك مما أدى إلى تجارة واسعة النطاق خاصة مع أوروبا وأمريكا.

فالأمر المهم بالنسبة للنرويج أن اكتشاف النفط تحقق بعد دخول هذا البلد في عملية التصنيع وتحقيقه نهضة تنموية شاملة، ولوجود نظام ديمقراطي برلماني يتمتع بكثير من الشفافية، كانت اقل عرضة للإصابة بالمرض ، أما الأداة التي استعملتها النرويج في إدارتها للفوائض النفطية من خلال إنشاء "صندوق المعاشات الحكومي العالمي" والذي تقوم فيه بمراعاة الظروف الاقتصادية للبلاد من خلال الاستثمار في الخارج بالإضافة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه وزارة المالية ومن فوقها البرلمان النرويجي، من أجل الحفاظ على حق الأجيال القادمة من هذا المورد الناضب.[4]

---

[1] Yousif M. Mohammad Alameen Economics of Oil in Developing Countries between the Dutch Disease and the Norwegian Experience: An Empirical Study on Saudi Economy. Journal of Economics and Sustainable Development Vol.7, No.9, 2016 p113

[2] https://arabicpost.shorthandstories.com/Norway-and-the-wealth-of-future-generations/index.html

[3] القاسم، فاروق(04/12/2012) النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته ،شبكة الاقتصاديين العراقيين(http://iraqieconomists.net/)

[4] سليمان زواري فرحات،محمد حشماوي،الصناديق السيادية كخيار بديل لاستغلال الايرادات النفطية الجزائرية (التجربة النرويجية نموذجا)،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،رقم2،المجلد31،2016/08/9،ص177

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجربة النرويجية وسبل تطبيقها في الجزائر

يعود نجاح النرويج في إدارة ظاهرة "المرض الهولندي" إلى ادارتها الحكيمة لثروة مواردها الطبيعية ولا سيما احتياطاتها من النفط والغاز، تتلخص معظم الحلول التي قدمتها التجربة النرويجية للتغلب على المرض الهولندي فيما يلي:

1) إتباع قواعد الحوكمة

اعتماد قواعد، قيم ونظم جديدة تستند إلى مبادئ الديمقراطية، الشفافية والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون تترجم إلى بناء مؤسسات جديدة وإدارات عامة مخالفة تماما تتجنب السلوكيات الخاطئة التي تؤدي إلىعدمالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بعبارة أخرى هذه القواعد تمنع زيادة أهمية قطاع الموارد الطبيعية وهو ما يفسح المجال لبقية القطاعات لتحظى باهتمام الحكومة والمستثمرين.[1]

2) إدماج السياسة المتبعة في قطاع النفط والغاز كجزء من السياسة الاقتصادية

تتحدد السياسة البترولية في النرويج بناء على اقتراح من وزارة النفط يناقش مع عدة وزارات أخرى كالمالية والاقتصاد والتخطيط والبيئة، لتكون بذلك السياسة النفطية جزءا من السياسة الاقتصادية للبلد ككل، مع ضرورة مناقشتها والمصادقة عليها من طرف أعضاء البرلمان

أما في الجزائر فان الاستثمارات الموجهة لقطاع المحروقات كانت تقررها السلطات التنفيذية وبالضبط وزارة الطاقة دون التنسيق مع بقية الوزارات ودون عرض السياسة الطاقوية على أعضاء البرلمان للموافقة عليها وهذا يدل على هيمنة السلطات التنفيذية التي كرست سيطرة هذا القطاع على بقية القطاعات

3) ربط قطاع النفط ببقية القطاعات

أما في الجزائر وبسبب ضعف القاعدة الصناعية ورغبة السلطات في الاضطلاع بعمليات الاستخراج والاستغلال لم يكن لديها بديل سوى التفاوض مع الشركات الأجنبية من اجل إقامة المصانع والبنية التحتية الخاصة بالنفط والغاز، والاستمرار في العمل بهذه السياسات لفترة طويلة مع عدم نجاح الاستراتيجيات المتبعة في الجزائر.

هدفت السلطات النرويجية منذ البداية إلى تبني رؤية واضحة ووضع إستراتيجية تخص قطاع النفط والغاز تهدف أساسا إلى مساهمة هذا القطاع في خلق قيمة مضافة جديدة في مختلف مجالات الاقتصاد إضافة إلى كونه مصدرا للحصول على العملة الصعبة وذلك بتشجيع الشركات النرويجية على تقديم الخدمات التي يحتاجها هذا القطاع بالإضافة إلى صنع المعدات اللازمة لاستخراج النفط والغاز بما يتناسب مع جيولوجيا النرويج

4) فصل عائدات تصدير النفط والغاز عن الميزانية:

عملت السلطات النرويجية على فصل عائدات تصدير المحروقات عن بقية عائداتها المالية وعدم ضخها في الاقتصاد لتجنب الاعتماد عليه كمصدر للريع ولتنفيذ هذه الرؤية أسست الحكومة النرويجية صندوق التعاقد تحول إليه عائدات تصدير النفط والغاز.

أما الجزائر فإنها بحكم ظروفها كدولة نامية وحاجتها لتمويل برامجها التنموية لم يكن لديها بديل سوى الاعتماد على عائدات المحروقات من اجل تمويل مخططات التنمية الاقتصادية ودفع المديونية الخارجية، والجدول الموالي يبن الفرق بين الصناديق السيادية كآلية لفصل العائدات الريعية:

[1] بوبكر صابة،ناجي بن حسين،التنويع الاقتصادي في الجزائروامكانية الاستفادة من التجربة النرويجية،مجلة أبعاد اقتصادية،المجلد11،العدد1،2021،ص16،12

الجدول رقم9: مقارنة بين الصناديق السيادية في كلا من الجزائر والنرويج.

مجالات المقارنة	النرويج	الجزائر
1) اسم الصندوق:	صندوق الثروة النرويجي (صندوق المعاشات الحكومي النرويجي) وهو عبارة عن صندوق ادخار واستقرار للعوائد النفطية	صندوق ضبط الموارد الجزائري وهو عبارة عن حساب من الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية
2) تاريخ الإنشاء:	بموجب قانون خاص والصادر من البرلمان رقم 36 لجوان 1990	بموجب قانون المالية التكميلي رقم2000 02 لسنة 2000
3) أسباب الإنشاء:	أن يكون الصندوق داعماً لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل، والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية.	امتصاص الفوائض النفطية والحفاظ عليها لاستعمالها في الأوقات العصيبة، وهذا بسبب التقلبات الكبيرةتتميز بها أسعار النفط في المدى المتوسط والبعيد
4) نوع ومجال عمل الصندوق:	_صندوق ثروة سيادي نفطي ذات تخصص خارجي	_صندوق ثروة سيادي نفطي ذات تخصص داخلي
5) أهداف الصندوق:	-تمكين البلاد من إجراء سياسة مالية متحفظة، لمواجهة آثار تراجع إنتاج النفط – .حماية الاقتصاد غير النفطي من تقلبات الأسعار النفط – .يعمل كأداة لإدارة التحديات المالية للانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية – .جعل استخدام عوائد النفط في الحكومة المركزية ميزانية الحكومة مرئية بسهولة – .يشكل صندوق النفط حاجز ضد التقلبات في الإيرادات من الأنشطة البترولية -أداة للتعامل مع التحديات طويلة الأجل لموارد المالية للدولة والحفاظ على حصة الأجيال القادمة . صندوق ثروة سيادي داخلي	_تمويل أي عجز في الخزينة العمومية، وبالتالي تموبل الميزانية العامة للدولة _تخفيض المديونية العمومية

المصدر : من اعداد الطالبتين

5) النظام التعاقدي:

اختارت النرويج نظام عقود الامتيازات وهذا لأنها فضلت أن لا تضيع الوقت في وضع قوانين مفصلة في قطاع المحروقات خاصة مع البدايات الأولى للاكتشافات والتي كانت الحكومة النرويجية تتعامل معها بحذر خاصة وأن النرويج لم تعرف قبل ذلك بأنها بلد نفطي.

أما في الجزائر فقد كان قطاع المحروقات محكوما بقانون البترول الصحراوي بموجب اتفاقيات ايفيان التي عدلت بعض بنودها المتعلقة بالنفط والغاز

ثانيا: سياسات علاج المرض الهولندي

غالبا ما تشهد البلدان المتضررة من الداء الهولندي العديد من الأعراض الناجمة عنه، والتي يكون لها تأثير سلبي كبير على أجزاء مختلفة من الاقتصاد، كما أنه ليس هناك إجماع على وجود إجراءات نموذجية لمعالجة هذا الداء، إلا أن نجاح أي سياسة داخل أي اقتصاد في معالجة هذه الآثار يتوقف على مدى قدرة وكفاءة واضعي السياسات وصناع القرار، وسيتم التطرق في هذا الجزء إلى جملة من السياسات المقترحة من طرف بعض الباحثين لمعالجة آثار الداء الهولندي، ويمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات كالتالي[1]:

1) **سياسات قطاع الصناعات التحويلية**:

وفق نظرية الداء الهولندي فإن قطاع الصناعات التحويلية يسجل تراجعا كبيرا، وهذا نتيجة لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تدفقات العملات الأجنبية من عائدات الموارد الطبيعية، وفي هذا الإطار هناك مجموعة من الاقتراحات لحماية هذا القطاع من تداعيات العلة الهولندية ومنها: العمل على معالجة التكاليف الباهظة لإنتاج المنتوجات الصناعية المحلية، عن طريق تقديم الإعانات لهذه الصناعات، ما يؤدي إلى ارتفاع ربحية هذا القطاع، وزيادة الإنتاج والعمالة، وأكثر من ذلك يعني زيادة الدخل الاسمي والإنفاق؛ فرض أو زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من الصناعات التحويلية، لجعلها ذات تكلفة أكبر في السوق المحلي، وبالتالي إعطاء المنتوجات المحلية ميزة التكلفة أو السعر المنخفض.

2) **سياسات التشغيل**:

ان سوق العمل أيضا يتأثر بالمرض الهولندي حيث أن تراجع قطاع الصناعات التحويلية الذي يسببه ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض قدرته التنافسية سيؤدي باليد العاملة إلى الهجرة من هذا القطاع والبحث عن فرص العمل في القطاع النفطي وهناك مجموعة من الإجراءات التي قد تحل من هجرة العمالة

تجميد الأجور في القطاع النفطي وقطاع السلع غير القابلة للتبادل من اجل منع هجرة العمالة من قطاع الصناعات التحويلية وتحسين ظروف تنقل العمالة بين القطاعات المختلفة ودعم الأجور في قطاع الصناعات التحويلية

3) **السياسات الزراعية:**

إن الدول المتأثرة بالداء الهولندي كثيرا ما تشهد تراجعا في القطاع الزراعي، على الأقل في المدى القصير، وهذا راجع أيضا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وفي هذه الحالة قد تكون الإعانات الحكومية هي الأخرى ملاذا آمنا يقي القطاع من التدهور، وهذه السياسات قد تكون في صورة دعم للأسعار عبر شراء السلع والمنتجات الزراعية بأسعار تسمح للمزارعين بتغطية تكاليف الإنتاج، والحصول على هامش ربح معين، أو قد تكون هذه الإعانات في شكل مساعدات مالية مباشرة، أو إعانات بالأجهزة والمعدات ومختلف لوازم النشاط الزراعي، وهذا من أجل ضمان استمرارهم في ممارسة النشاط الزراعي، كما ينبغي أن تركز السياسات الزراعية أيضا على تحسين ظروف معيشة ونشاط المزارعين ورفع دخولهم، بما يكفل استقرارهم في المناطق الريفية فهناك سياسات أخرى قد تلجأ إليها الدولة للحد من الآثار السلبية للداء الهولندي تتمثل في تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي وهذا من شانه إعطاء منتجات قطاع الصناعات التحويلية قدرة تنافسية اكبر في الأسواق الدولية

4) **اعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي**:

من أجل تقليل الاعتماد على عائدات الموارد، وجعل الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات أسعارها أو صدمات الطلب الخارجي على هذه الموارد

5) **استثمار عائدات هذه الموارد في الخارج**:

[1] صادق هادي،مرجع سبق ذكره، ص20-21

من خلال تحويل صناديق النفط إلى صناديق سيادية لمنع الآثار السلبية لهذه الإيرادات على الاقتصاد الوطني في حالة عدم قدرة هذا الأخير على استيعاب بشكل كلي

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تم التطرق إلى المرض الهولندي ومحاولة تشخيص الاقتصاد الجزائري الذي تبين الأعراض وجود هذا المرض وبالتالي تأكيد إصابة الجزائر بهذا المرض وهذا بالنظر إلى مؤشرات عديدة مع تأكيد فشل طريقة جلب الحلول الجاهزة من التجربة النرويجية وتطبيقها دون تشخيص جيد ودون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية السياسية والاقتصادية للبلاد لذا وجب على الجزائر دراسة واقتراح حلول ابتكاريه للخروج من هذا المرض.

خاتمة

يعتبر المرض الهولندي من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تسببها وفرة الموارد الطبيعية في البلدان التي اكتشفت فيها مثل الجزائر والنرويج حيث تمتلكان احتياطات كبيرة من المحروقات، والتي لعبت دورا هاما في اقتصاد كل منهما، وبسبب الاستغلال السيئ لهذه الموارد كان تأثير المرض الهولندي واضحا في كلتا الدولتين وكان أكثر وضوحا في الجزائر مقارنة بالنرويج التي نجحت في تخطي مخاطر المرض الهولندي، وإدارة ثروتها النفطية فقد نفذت الحكومة النرويجية سياسات لمواجهة الآثار السلبية لوفرة الموارد الطبيعية، وقامت بتأسيس صندوق النفط النرويجي الذي يستثمر جزء كبير من عائدات النفط بالإضافة إلى ذلك، استثمرت النرويج في القطاعات الأخرى لتنويع اقتصادها وقللت من الاعتماد على المحروقات.أما الجزائر فقد واجهت تحديات في تنويع اقتصادها، و تقليل اعتمادها على صادرات النفط، وهيمنة قطاع المحروقات أعاق تطور القطاعات الأخرى، مما قد تؤثر سلبا على أداء التنمية الاقتصادية، ولعل المرحلة القادمة تكون أصعب لذا يجب أن تركز على إيجاد حلول مبتكرة مبنية على دراسة واضحة ودقيقة للاقتصاد وتقديم سياسة محكمة للنهوض بالقطاع والتخلص من الآثار السلبية للتبعية الاقتصادية للموارد الطبيعية، وتكون هذه الرؤية على ضوء التجارب الناجحة للدول التي استطاعت الخروج من الأزمة مع مراعاة الخصوصية الاقتصادية والسياسية للبلاد.

من خلال ما تناولناه في سياق هذا البحث توصلنا إلى عدة نتائج والتي سنورد على ضوئها بعض الاقتراحات بالنسبة للجزائر :

- يقصد بالمرض الهولندي تلك الآثار الناتجة عن تدفق عائدات مالية كبيرة بالنقد الأجنبي جراء تصدير بلد ما لمورد طبيعي مما يتطلب وضع سياسات تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط، وذلك لتجنب التأثيرات السلبية على الاقتصاد ، وضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية، و ذلك من خلال دعم القطاع الزراعي والصناعي وتنظيم الاستيراد ،وعلى الجزائر التفكير الجدي بإنشاء صندوق سيادي جزائري مخالف لما هو موجود حاليا وذلك على اعتبار أن هناك حد أقصى من الفوائض يجب توفيرها للموازنة العامة، وفي حالة تجاوزها يصبح من الضروري التفكير في آليات استغلال هذه الإيرادات بما يراعي الظروف الاقتصادية للبلاد.، كما يتوجب على الدولة الجزائرية تبني سياسة إنعاش اقتصادي يكون هدفها تنويع مصادر الدخل من خلال عملية هيكلة القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات من اجل منافسة قطاع النفط في دعم التنمية المحلية.
يمثل النفط نعمة على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط لأنه يعتبر المصدر الأساسي لتمويل التنمية، كما يشكل نقمة من خلال التأثير السلبي الذي تخلفه انهيار العائدات على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

فيما يخص التنويع لا تمثل النرويج بالنسبة للجزائر التجربة النموذجية التي يجب الاحتذاء بها لأنها بالأساس بلد ذو اقتصاد متنوع ولاختلاف ظروف البلدين من حيث مستوى التطور الاقتصادي والسياسة السائدة، إلا أن المعالم الأساسية لسياستها في قطاع النفط والغاز يمكن أن تشكل مرجعا يمكن الاستناد إليه لتحقيق هدف تنويع الاقتصاد.
يمكن للدول مثل الجزائر التخفيف من أثار المرض الهولندي وبناء اقتصاد أكثر تنوعا واستدامة واقل اعتمادا على صادرات الموارد الطبيعية (كالمحروقات) عن طريق تشجيع التنويع الاقتصادي، الإدارة الجيدة لصندوق الثروة السيادي
الاقتراحات :
- انطلاقا مما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن اقتراح التوصيات التالية
- .الاهتمام بتطوير صناديق الثروة السيادية وتنميتها والعمل على حسن إدارة هذه الصناديق بما يضمن استدامة التنمية.
- تخصيص إدارة خاصة بصندوق ضبط الموارد بالجزائر تتماشى مع أهميته.
- عدم استيراد حلول جاهزة مع دراسة موضوعية معمقة لواقع البلاد سياسيا واقتصاديا وعليه اقتراح حلول مبتكرة من شانها التخلص من العلل والأزمات الاقتصادية

- آفاق الدراسة:

نظرا للحدود الزمنية والمكانية فان هذه الدراسة تحتاج إلى تعمق أكثر من خلال تسليط الضوء على متغير الفساد والقيام بعملية مقارنة وتحليل مع الدول التي استطاعت تحقيق معدلات نمو جيدة رغم وفرتها على الموارد الطبيعية مثل ماليزيا ودول الخليج.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

1. أسماء طه خلف، عبد الجبار محمود العبيدي، تأثير الاتجاهات الفكرية على طبيعة الهيكل الاقتصادي للعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد18، العدد65، 2012.
2. بن يوب فاطمة، أ.بوفلفل سهام، الانتقال من الاقتصاد الريعي إلي تنويع الاقتصاد -تجربة دول مجلس التعاون الخليجية، الملتقى الوطني:المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945قالمة، 2017.
3. بوبكر صابة، ناجي بن حسين، التنويع الاقتصادي في الجزائر وامكانية الاستفادة من التجربة النرويجية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد11، العدد1، 2021.
4. بوش فاطمة الزهراء واخرون، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصادات الريعية، مجلة اقتصادات المال والاعمال، المجلد1، العدد2017
5. جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد–تلمسان-، الجزائر، 2018/2017.
6. حادة مدوري، محمد مكيديش، علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019، دفاتر MECAS، المجلد17، العدد01، 2021.
7. حوراء علي حسين، دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2021.
8. خالد روكان عواد، نزار ذياب عساف، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد06، العدد12، 2014.
9. خالد روكان عواد، نزار ذياب عساف، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد06، العدد12، 2014.
10. خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 01، 2018.
11. رابح قميحة، برامج التنمية في الجزائر وإشكالية الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، دراسات استراتيجية، المجلد10، العدد19، 2014.
12. رفيقة صباغ، التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020.
13. رنا عبد الكريم عبد، جليل كامل غيدان، تصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاع العراقي للمدة (2014-1990)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد14، العدد ج1، 2018.
14. سعد محمود الكواز، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 7، الرقم 2 ، 2019.
15. سليمان زواري فرحات، محمد حشماوي، الصناديق السيادية كخيار بديل لاستغلال الايرادات النفطية الجزائرية (التجربة النرويجية نموذجا)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، رقم2، المجلد9، 2016/08/31.
16. سيدي محمد شكوري، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.
17. صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية –دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج- خلال الفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف1-، الجزائر، 2013-2014.
18. عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد06، العدد01، 2015.

19. عادل اورابح ، الدولة الريعية واشكالية الامن دراسة حالة الجزائر اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2017.
20. عاشور مزريق، مناد العالية، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد22، 2020.
21. عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد30، العدد24، 2013.
22. عامر محمد، غزازي عماد، أثر المرض الهولندي في النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية Ardl ، مجلة آفاق علمية، رقم2، العدد14، 2022/04/23.
23. عبد القادر دربال ، مختار دقيش ، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر للفترة 1986 – 2006 ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد11 ، العدد 11 ، 2011 .
24. عبد الله جناحي، اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من الداء الهولندي إلى الدواء النرويجي، الطبعة2020.
25. عبد الواحد عبد العظيم قبشي، سليمان مفتاح، دور ومكانة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (اقتصاد نقدي وبنكي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2022/2021.
26. عدنان حسين يونس واخرون، الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ج3، ط1، الأردن، 2018.
27. عدنان حسين يونس واخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2012)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد4، العدد16، 2015.
28. عدنان حسين يونس وآخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد04، العدد16.
29. عزت ملوك قناوي، الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري –الأسباب والنتائج، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد36، العدد2، 2016.
30. علي لحول واخرون، التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد12، العدد02، 2021.
31. علي مجادلي، مخاطر الاقتصاد الريعي على الأمن الإنساني للدول دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2018.
32. عمار دمهش، نذير عبد الرزاق (كشف المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة2000_2015مذكرة ماستر، جامعة بوضياف بالمسيلة، 2017/ 2018.
33. عمار دهمش ، كشف المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2015/2000، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018/2017، ص 11
34. فاتح بن نونة، التنبؤ بهيكل الاقتصاد الوطني باستخدام جداول المدخلات والمخرجات، تحليل المدخلات والمخرجات، اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2023/2022.
35. فاطمة الزهرة عماري، علي سنوسي، الانفاق العام الاستثماري ودوره في تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد1، 2020.
36. فريال مشرف عيدان، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد 2003 وسبل معالجتها، المجلة السياسية والدولية، العدد 33-34، 2016، ص 517.
37. القاسم، فاروق(04/12/2012) النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته ، شبكة الاقتصاديين العراقيين(http://iraqieconomists.net/)
38. كحلة التجاني تطبيقات العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بلحاج بو شعيب عين تموشنت، الجزائر، 2020/2019 .
39. كريمة بسدات، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص 246.

40. لال شيخي، عبد القادر زواتنية، سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الاجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة 2021 نموذجا، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد09، العدد16، 2019.
41. لرقط فريدة، محدودية مؤشرات نظرية التعقيد الاقتصادي في التنبؤ بإمكانية تنويع الصادرات –دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد32، العدد1، 2021.
42. لقربوز مصطفى، بوشقيفة حميد، الموارد الطبيعية واقتصاديات الدول النامية –دراسة حالة الجزائر، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد02، العدد01، 2019.
43. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد3، العدد15، 2010.
44. مجذوب خيرة وآخرون، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، المركز الديمقراطي العربي، ط1، ألمانيا، ص 40.
45. محمد طاهر نوري، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد24، العدد109، 2018.
46. مدلس نجاة، هوارية مبسوط، الاقتصاديات الريعية النفطية والتنمية:دراسة تحليلية نظرية، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد1، العدد5، 2017.
47. موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد03، العدد05، 2016.
48. نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندالهيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52، 2019.
49. نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضر –بسكرة، الجزائر، 2018/2017.
50. نزار قنوع واخرون، اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد35، العدد4، 2013.
51. نفيسة زريق، رهان التنمية في الجزائر نحو تبني نموذج تنموي جديد، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد01، 2021
52. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد05، 2020، ص40.
53. هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره
54. هند غانم محمد، حنان عبد الخضر هاشم، الاختلالات الهيكلية في العراق وسبل المعالجة التنموية للمدة 1994-2010، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد51
55. وليد العايب، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، الجزائر، 2018.
56. وليد لطرش، محمد بوخاري، أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد02، العدد03، 2019.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Afandiyev, Emin, "Causes of Dutch Disease and Ways to Deal with It: Literature Overview" (2013). 2013 IPFW Student Research and Creative Endeavor Symposium.
2. Ahmed Hussein Albadri, How Can Iraq Avoid an Oil Curse Experiences from Norway and Bostwana, Iraq Economists Network, 2021
3. Chris Papageorgiou, Nikola Spatafora, Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications, International Monetary Fund, 2012.
4. , Reviewed on 21/05/2023.
5. Karen therfelder and cherman Robinson – ibid – p2-5.

6. Karen therfelder and cherman Robinson – Trade and Tradability ; Export,imports,and Factor Markets in the Salter-Swane Model – The economic Record – Vol 79 No244 March 2003 .
7. Phillip Edmund Metaxas Ernst Juerg Weber - AN AUSTRALIAN CONTRIBUTION TO INTERNATIONAL TRADE THEORY: THE DEPENDENT ECONOMY MODEL - Business School University of Western Australia Crawley WA 6009 May 2013.
8. Sonia Benghida, Norwegian Oil Management Structure: Farouk AL-Kasim Innovative Solutions, International Journal of Civil Engineering and Technology, V08, N04, 2017
9. Stephen M.Kapunda, Diversification and Poverty Eradication in Botswana, Journal of African Studies, Vol17, N02, 2003.
10. YaminaBelha, ZoubeidaMahcene, Empirical Investigation of the Impact of Diversification non-hydrocarbon export on Economic Growth: Evidence from Algeria, Economic Researcher Review University of Skikda, V07, N11, 2019.
11. YounesZahraoui and Others, Current Status Scenario and Prospective of Renewable Energy in Algeria: A Review, MDPI, Energies, V(14), N(9), 2021.
12. Yousif M. Mohammad Alameen Economics of Oil in Developing Countries between the Dutch Disease and the Norwegian Experience: An Empirical Study on Saudi Economy. Journal of Economics and Sustainable Development Vol.7, No.9, 2016 .
13. Zahra Bouabdelli ,KarimaBekkouche, The Role of Development Plans in The Promotion of The Algerian Economy from 1967-2014, Revue Nouvelle Economie, V01, N18, 2018.

المواقع الإلكترونية

1. https://algeriainvest.com , Reviewed on 21/05/2023.
2. https://arabicpost.shorthandstories.com/Norway-and-the-wealth-of-future-generations/index.html
3. https://oec.world/en/profile/country/nor , Reviewed on 30/05/2023
4. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=663880reviewed on 2023/02/25
5. https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2022
6. https://www.centreforpublicimpact.org/case-study/government-pension-fund-global-gpfg-norway , Reviewed on 20/05/2023.
7. https://www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks/Norway , Reviewed on 20/05/2023
8. https://www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks/Norway , Reviewed on 20/05/2023
9. https://www.eia.gov/ , Reviewed on 30/05/2023.
10. https://www.elbilad.net/national Reviewed on 30/05/2023.
11. https://www.gecf.org , Reviewed on 30/05/2023.
12. https://www.mfa.gov.dz/discover-algeria/about-algeria , Reviewed on20/05/2023.
13. https://www.worldatlas.com/articles/what-are-the-major-natural-resources-of-algeria.html
14. www.tradecommissioner.gc.ca , Reviewed on 10/05/2023.
15. https://oec.world/en/profile/country/dza , Reviewed on 30/05/2023
16. www.Arabicpost.shorthandstories .com